# الفصل الرابع

## الأزمة وانهيار أعوام 1989-1991

هكذا يوصف الكاتب غ. جيل تلك الفترة في كتابه «انهيار أحد أنظمة لحزب الواحد» الصادر عام (1994):

«في عام 1989 تأكدت، سوء المخاوف المرعبة، حيث لم ينتظر أحد أي شيء جيد أو إيجابي من القرارات التي تم اتخاذها في مؤتمر الحزب الشيوعي السوفيتي التاسع عشر الذي عقد في شهر حزيران عام 1988. أن القرارات التي تم اتخاذها أثناء انعقاده حول «الإصلاحات السياسية) أدت لفقدان غرباتشوف والحزب وقيادته السيطرة على مجريات الأمور في البلاد تماماً. مع نهاية شهر آذار عام 1989، حاولوا فقط التفاعل مع الأحداث الحاصلة، والتأقلم معها. أما الأحداث نفسها الجارية في تلك الفترة فلقد تابعت تطورها المتزايد دون القدرة على السيطرة عليها لشموليتها وسرعة حصولها. أما أسباب حصول تلك الأزمة فيعود أساساً إلى تصرفات قيادات القوى السياسية وعوامل، لا تمت بصلة في واقع الحال إلى الحزب ولا إلى قياداته الشكلية».

أما البروفسور ستانسلاف مينشكوف فلقد ذكر في كتابه «الاقتصاد السوفيتي: الكارثة أم **»؟ (الصادر عام** 1990 **في لندن)**، ويضيف: «في ذلك الوقت يصعب إيجاد أي قطاع من المجتمع أو المنظومة الاقتصادية لم يشمله طوفان قوى ومؤسسات الاقتصاد الثاني الفالت من عقاله».

حتى أن روي ميدفيدف المقرب من غرباتشوف يعترف من خلال كتابه «روسيا بعد العهد السوفيتي» (الصادر عام 2000 في جامعة كولمبيا الأمريكية)، أنه «في عام 1991 انتظرت الجماهير الشعبية وأملت أولاً وقبل أي شيء تحسين أحوالها المادية. بسبب ذلك تظاهروا ضد سياسة الإملاء التي كان ينتهجها الحزب وضد الميزات والمكاسب التي كان يحصل عليها البيروقراطيون الحزبيون، ورفعوا مطالب للحصول على مزيد من الحرية والديمقراطية. لذلك من الطبيعي ن يرفع أنصار يلتسن شعارات مثل: «يسقط غرباتشوف»! أو «يسقط الحزب الشيوعي»!

بينما لم يرفع أي شعار مثل: «تحيا الرأسمالية»! و«كل السلطات - للبرجوازية»!

بعد أن قام غرباتشوف بإقصاء خصومه عن قيادة الحزب بشكل كامل، وخلال ثلاث سنوات البيريسترويكا الممتدة منذ عام 1989-1991 أجرى تغيرات مميتة في بنية الاتحاد السوفيتي، يظهر ذلك على الأقل في الاتجاهات الخمسة التالية:

1 - لقد دمر غرباتشوف بشكل نهائي الدور القيادي للحزب الشيوعي الذي كان يتمتع به في السابق، وجعل منه حزب برلماني لا أكثر.

2 - تم تدمير مؤسسات التخطيط المركزي المعتمدة على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وتم إلغاء دور الحزب الشيوعي السوفيتي الذي كان يتحكم بالحياة الاقتصادية، تم سلوك الطريق المؤدي إلى «اقتصاد السوق». تمت خصخصة الكثير من مؤسسات ومنشآت القطاع العام الحكومي. قدم غرباتشوف كل الدعم والمساعدة لنشر وسيطرة «الاقتصاد الثاني اقتصاد الظل»؛

3 - استمر غرباتشوف بسلوك سياسة الانبطاح والتنازل أمام الولايات المتحدة الأمريكية على صعيد السياسة الخارجية، اتبع غرباتشوف الكثير من الخطوات بالتحالف أو التآمر مع القوى الإمبريالية،

4 - قام غرباتشوف بوضع وسائل الإعلام الجماعية (تلفزة، إذاعة، صحافة...) تحت سيطرة القوى المعادية للاشتراكية، التي تمكنت من خلال ذلك من تحريف القيم والمفاهيم الإيديولوجية والثقافية والروحية في البلاد وبشكل رسمي والقيام بالدعاية البدائية لمفاهيم «السوق الحر».

5 - استمر غرباتشوف باتباع سياسة مهلكه تتميز بمجازفات قاتلة لوحدة الاتحاد السوفيتي بما يخص المسألة القومية حيث اتصف سلوكه بالتردد والتقلب وبما يخص هذه المسألة تم اتباع محاولة استخدام القوة لمحاولة التأثير على النزعة الانفصالية لدول البلطيق. وبعد الفشل تم الانتقال إلى أسلوب جديد من خلال تقديم وعود بإجراء محادثات حول مضمون وشكل المعاهدة الاتحادية التي تشكل على أساسها الاتحاد السوفيتي.

من الواضح أن غرباتشوف كان على الدوام يتذكر، كيف تمكن الحزب من إقالة خروتشوف في خريف عام 1964. لذلك قرر أن يفعل كل ما في وسعه لمنع

تكرار ذلك لكي يتجنب نفس المصير. هذا الافتراض يفسر الجهد الكبير الذي يبذله لتنفيذ «إصلاحات سياسية» مخططه داخل الحزب، لا يمكن الرجوع عنها. بفضل تلك الجهود تمكن غرباتشوف من جعل الحزب الشيوعي السوفيتي بلا حول ولا قوة وعبارة عن مجرد تنظيم ضعيف يقوم بدور «استشاري وله بعض النواب في البرلمان عندما ينتخبهم أنصاره.

إن الطبقة الاجتماعية والاقتصادية وكذلك المجموعات السياسية التي وضعت غرباتشوف على رأس الحزب الشيوعي السوفيتي، حاولت أن تغيير نمط الحكم في الاتحاد السوفيتي، إلى نمط آخر وإلى نظام متعدد الأحزاب ذو توجهات وأفكار ليبرالية في المجال الثقافي مع استخدام الإعلام للتمهيد لذلك. تحت شعار تحقيق مزيد من المرونة والديناميكية الاقتصادية، لذلك تم تسليم وسائل الإعلام إلى قوى القطاع الخاص الأنانية التي تحبذ اقتصاد السوق الحرة، والتي لها علاقة مباشرة مع النشاطات الإجرامية.

إضافة إلى ذلك، سعى غرباتشوف إلى تحقيق علاقة أكثر ارتباطاً مع الغرب ظناً منه أنها الوسيلة الوحيدة لبقاء الاتحاد السوفيتي كدولة اتحادية فدرالية. أن تطور الأحداث أظهر أنه في هذا الاتجاه نجح في كسب ود واحترام الغرب لشخصه فقط، لكن في الواقع كان من مصلحة الغرب أن يبقى الاتحاد السوفيتي ضعيفاً ومفتتاً.

❖❖❖

بهذا الشكل نجد أنه لغاية عام 1989 وصلت سياسة «الإصلاحات» (البيريسترويكا). إلى حائط مسدود وأنها لم تحقق الهدف المنشود وهو إعادة البناء، بل حققت هدف تدمير البناء. حول ذلك نشر الكاتب الإنكليزي ش. ميلن مقالة في الغراديان اللندنية في عدد 16 أب عام 2001، لقد تحولت سياسة «البيريسترويكا» إلى كارثة ليس فقط بالنسبة إلى روسيا وحدها، الآن ومع مرور عشر أعوام تجد قلة من الناس سواء داخل روسيا أو في الجمهوريات المستقلة أو بقية أنحاء العالم أيدوا تفكك الاتحاد السوفيتي وانهياره.

في حينها اجتاحت البلاد موجه عارمة من الفوضى المتعاظمة. أن الموجة

التدميرية ضربت كافة أرجاء تلك الإمبراطورية المترامية الأطراف، إلى أن حصل الدمار الكامل للنظام الاشتراكي السوفيتي. مع حلول عام 1989، اجتاحت كافة أرجاء دول أوروبا الشرقية الاشتراكية موجات من الثورات المضادة. بعد عام من ذلك اختفت جمهورية ألمانيا الشرقية من الوجود ومعها بقية دول أوروبا الشرقية تباعاً، الآن توحدت ألمانيا وأضحت جزء من الناتو.

كانت مجريات الأحداث سريعة وغير متوقعة، وصبت في صالح باريس يلتسن. من المدهش أن غرباتشوف شخصياً هو من جلب يلتسن من مقاطعة سفردلوفسك إلى موسكو، وعينه السكرتير الأول للحزب الشيوعي عن محافظة موسكو، ثم حصل بينهما تنافس على السلطة والمناصب داخل الحزب.

بعد حصول عدة تقلبات درامية في مؤتمر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الذي عقد في شهر تشرين أول عام 1987 تم إعفاء باريس يلتسن من منصبه. في حينها انتشرت شائعات قوية عن أصابته في مرض خطير في القلب، بعد عام ظهر أنه شفي بما يشبه المعجزة وعاد إلى مسرح السياسة على «حصان أبيض» من بابه العريض. لكن في هذه المرة عاد بعد أن نقل بندقيته إلى الجانب الآخر زعيماً للمعارضة «الديمقراطية»، وأعلن أنه سوف يسعى إلى إقصاء الحزب الشيوعي بشكل كامل عن قيادة البلاد (وكأنه أراد متابعة خطوات غرباتشوف السابقة في محاربة الحزب)، حيث سعى أنصاره إلى إستراتيجية ناجحة وهو ترشيحه إلى منصب رئيس جمهورية روسيا الفيدرالية، لكي يؤمن استمرار وبقاء الاتحاد السوفيتي بشكل طبيعي وموحد.

وحسب توصيف د. دينلوب في كتابه «ولادة روسيا ونهاية الإمبراطورية السوفيتية» الصادر عام (1994)، في بداية عام 1990 حصل في الاتحاد السوفيتي ازدواجية في السلطة وذلك بعد فوز يلتسن في الانتخابات التي جعلت منه رئيساً لجمهورية روسيا الاتحادية وبالتالي قابضاً على ناصية السلطة في روسيا، والمركز الثاني هو منصب رئيس الاتحاد السوفيتي والذي سلطته بيد غرباتشوف. مع العلم أنه في الفترة بين عامي 1989-1991 أضحت الحالة الاقتصادية في البلاد متدهورة وتزداد سوءاً يوماً بعد يوم. وأخذ إنتاج السلع ينخفض بشكل مستمر، وازادات قوائم

السلع المختفية من الأسواق.

وحسب النتيجة التي توصل إليها ارتشي يراون في كتابه «ظاهرة غرباتشوف الصادر (عام 1996)، «كل ذلك أدى إلى زيادة امتعاض الناس». مع انتهاء الأنظمة الاشتراكية في دول شرق أوروبا أدى ذلك إلى إصابة الاقتصاد السوفيتي بضرر إضافي. بهذا الخصوص فإن الباحث جيري هيو من معهد بروكلين في واشنطن ذكر في كتابه «الديمقراطية والثورة في الاتحاد السوفيتي في فترة 1985-1991، «أنه حسب تقديرات المحللين الغربيين في صيف عام 1991 وصلت حالة الاقتصاد السوفيتي إلى حافة الهاوية...

بسبب ذلك نجد أنه في أعوام 1989-1991 اجتاح البلاد بكل ما للكلمة من معنى زلزال غير مسبوق في نتائجه بسبب انتفاضة عمال التعدين. أصبح واضحاً للجميع أن سياسة البريسترويكا أوصلت البلاد إلى هذه الحالة الكارثية. حاولت الحكومة إيجاد حل لهذه المعضلة من خلال البحث عن قروض من البنوك الغربية، لكن شروط منح تلك القروض كانت من القسوة بحيث أدت إلى زيادة تفاقم حدة الأزمة الاقتصادية، بدلاً من حلها. أن مثل هذه الأحوال المأساوية جعلت بعض الجمهوريات تطالب بالانفصال عن الاتحاد السوفيتي وإعلان الاستقلال. بالنتيجة النهائية لم يستطع الاتحاد السوفيتي أن يحافظ على وحدته باعتباره كياناً موحداً.

عند تحليل هذه الأحداث، لا يمكننا إهمال الدور الرئيسي الذي لعبته «البريسترويكا» ووسائل الإعلام في الحالة المأساوية التي وصلت إليها البلاد. أن معاون غرباتشوف أنتولي تشرنايف، يكتب حول ذلك في كتابه «ست سنوات إلى جانب غرباتشوف»، أن الشفافية والعلنية التي رفع شعارها غرباتشوف، كانت المحرك الأساسي لسياسة البيريسترويكا. وحسب تقيمه للأمور، فإن سياسة غرباتشوف في إلغاء الأدلجه، أي الاستغناء عن التعاليم الماركسية اللينينية والعقيدة الشيوعية في الحياة الاجتماعية والسياسية للبلاد حيث اعتبر أن قيادة البلاد يمكن تحقيقها فقط عبر «الضغط الدائم والمستمر من خلال الشفافية». في واقع الحال أن معنى رفع شعار التخلي عن الايدولوجيا في واقع الاتحاد السوفيتي يفسر على أنه فتح الأبواب على مصاريعها لنشر حملة دعائية واسعة معادية للاشتراكية عموماً

وللأفكار والمبادئ الشيوعية بشكل خاص.

إذا كان غرباتشوف في بداية حكمه بإمكانه السيطرة والتأثير على سير الأحداث، فإن الأمر اختلف بعد عام 1989 حيث تم إخراجه من اللعبة، إذ أصبحت السلطة في روسيا بشكل كامل في يد منافسه باريس يلتسن. في هذا الخصوص من المهم ذكر ما كتبه تشيرنييف في كتابه متذكراً كلام آخر رئيس وزراء للاتحاد السوفيتي نكولاي رجكوف شاكياً، أن ما يسمى «وسائل الإعلام السوفيتية» في واقع الحال تقع بشكل كامل تحت سيطرة «قوى المعارضة الديمقراطية» التابعة ليلتسن.

❖❖❖

في السنوات الأخيرة من «البيريسترويكا» سعت قوى الفساد الظلامية العادلة لصالح اقتصاد الظل غير الشرعي والشرائح الاجتماعية المتناغمة معها داخل المجتمع السوفيتي ليس إلى قوننه وتشريع عملها فحسب بل والعمل للوصول إلى السلطة بشكل مباشر. في تلك الفترة كان تجار «السوق السوداء» ومن يدور في فلكهم وكذلك رجال الفساد والإجرام المستتر والعلني والعصابات. والمافيات تتكاثر مثل تكاثر الحشرات الطفيلية الضارة على مزابل القمامة. أيضاً انتشرت بشكل واسع كانتشار النار في الهشيم الجمعيات التعاونية الوهمية والتي هي في واقع الحال عبارة عن شركات خاصة.

في هذا الخصوص أن الكاتب فاديم فلكوف مؤلف كتاب «دور القطاع الخاص في الاغتصاب أثناء عملية التحول الرأسمالي في روسيا» (الصادر عام 2002 في جامعة ايساكا أمريكا)، يؤكد أن القسم الأكبر من مشاريع الاستثمار المرخصة وفق القانون الملتبس والليّن المسمى «قانون الجمعيات التعاونية» عملوا في واقع الحال في النصب والاحتيال في الظاهر تم تقديم طلبات لتأسيس مشاريع تعاونية لكنها على أرض الواقع هي عبارة عن شركات ومؤسسات ذات ملكية خاصة. بعدة عدة سنوات، وفي عام 1992 في عهد حكم يلتسن، تم تبني قانون خاص «حول حماية الملكية الاقتصادي الحر والنشاط الخاص في روسيا الفيدرالية» مع أن هذا القانون لم يصل في شهرته إلى مستوى «قانون الجمعيات التعاونية» الذي

صدر في عهد غرباتشوف، إلا أن ذلك القانون شرّع عملية سرقة واغتصاب الأملاك العامة.

بهذا الشكل، فإن منهج «لبيريسترويكا» في السنوات الأخيرة منها، مهدت الطريق بشكل كامل أمام الطبقات والفئات الغاصبة والأنانية والجشعة من المجتمع في سعيها إلى خصخصة وسرقة أملاك الدولة ومنشآت القطاع العام. سهلت هذه العملية بشكل كبير البرنامج الاقتصادي المعد للتحول إلى منظومة «اقتصاد السوق». من أكثر المتحمسين لتلك العملية هم معسكر الديمقراطيين بزعامة يلتسن. الذين اجتمعوا في حلف موحد يرفعون راية «اقتصاد السوق» تقف إلى جانبهم بعض الفئات من مسؤولي الحزب والدولة.

على الأغلب وكما يؤكد الكاتب جيري في كتابه، حصل «أن مجموعات عديدة من مختلف قطاعات المجتمع ومسؤولية الكبار اتحدوا معاً لكي يستولوا على كميات ضخمة من الثروات باسم القانون من بين أولئك كان كبار المسؤولين في قطاع الاقتصاد ومدراء المنشآت الصناعية والتجارية، إضافة إلى كبار مسؤولي الحزب والدولة ومن ضمنهم بعض القادة العسكريين ومسؤولي الأمن الداخلي والخارجي. حصل في واقع الأمر أن مسؤولي كل قطاع قاموا بالاستيلاء على أملاك الدولة التي كانت خاضعة لسيطرتهم. على الأغلب أن هذه القاعدة عممت على كافة إدارات المجتمع وبمختلف المستويات.

إضافة إلى ذلك أن البلاد في تلك الحقبة مرت بأزمة اقتصادية، إذ فقدت المؤسسات البنية الإدارية التي كانت تتولى قيادتها، وانتقلت من أزمة إلى أخرى، ونشأت حالة أقرب ما تكون إلى الغيبوبة في كافة المجالات. أما حالة غرباتشوف نفسه فكانت لا يحسد عليها وتستحق الأسف والشفقة. في واقع الأمر انعدمت قدرته على اتخاذ أي قرار أو القيام بأي تدبير. لقد كرهه الملايين من عامة الشعب السوفيتي، الذين اعتبروه أنه المسؤول الأول والمباشر عن الأزمات والمصائب التي دمرت حياتهم الشخصية والكوارث التي ضربت البلاد مدمرة كل شيء. سرعان ما تخلى عنه أنصاره المقربين، وغادروا إلى المعسكر الآخر. مع نهاية عام 1991، تركه ما كان يسمى «أصدقاؤه الأوفياء» في واشنطن والبيت الأبيض. في تلك الفترة أصبح

غرباتشوف أشبه ما يكون «بالساحر» في حلبة السرك، الذي نسي فجأة أسرار ألعاب الخفة التي يقوم بها أمام الجمهور، فأصبح مثار سخريتهم.

هنا يجدر التذكر مرة إضافية، أن عملية سقوط غرباتشوف في واقع الأمر حصلت منذ تخليه عن الاشتراكية ومبادئ الشيوعية، وانتقاله إلى تبني المفاهيم الرأسمالية. إضافة إلى ذلك، أن الأسلوب الذي سلكه، كما أصبح واضحاً من خلال حديثه الصحفي إلى مجلة «التايم» في شهر أيار عام 1991 كان بكل بساطة مثير للسخرية والضحك. كان مدهشاً حجم الوهم الكبير الذي سوقه «لثورته السياسية الداخلية» أن الأجوبة على بعض الأسئلة التي وجهت إليه تعطي انطباعاً واضحاً على التخبط والحالة المزرية التي وصل إليها وظهر فيها.

على سبيل المثال عندما سأله الصحفي روبرت كيزلر: «ماذا يعني لك أن تكون شيوعياً اليوم»؟ «وماذا سوف يعني لك ذلك في المستقبل»؟

«حسب وجهة نظري -يجيب غرباتشوف -أن أكون شيوعياً اليوم هذا يعني، أن لا أخاف مما هو عصري، وارفض الخضوع لأي عقيدة جامدة، وأن امتلك أسلوب تفكير مستقل. هذا يعني أنا اختبر أفعالي وأفكاري أخلاقياً، أما من ناحية السياسية هذا يعني بشكل مباشر أن أقوم بكل ما في وسعي لمساعدة العمال والكادحين وتحقيق أحلامهم وأهدافهم بكل إمكانياتي. أعتقد أن أكون شيوعياً اليوم هذا يعني أيضاً أن أكون ديمقراطياً حقيقياً وأن أضع قيم المجتمع العليا أولاً وقبل أي شيء في المرتبة الأولى... هذا يعني عندما تدمر النظام الاشتراكي، لا يعني ذلك الابتعاد عن الاشتراكية، بل الارتقاء إليها».

كما نشاهد، أن صيغة إجابة غرباتشوف معقدة وخالية من أي معنى. كما أن بداية مدة حكمه مع طاقم عمله تبدو معقدة للوهلة الأولى في مسيرتها لكنه في واقع الحال تبدوان الأمور أكثر بساطة - بدلاً من انتهاج سياسة النضال والكفاح، اختار غرباتشوف سياسة الصفقات والتنازلات وخيانة المبادئ.

على ما يبدو، أن غرباتشوف اعتاد دائماً على انتهاج سياسة التنازلات في كل شيء. لقد تراجع، عندما سمع انتقادات موجهة إليه بسبب خوفه وتردده. تنازل أمام القوى المؤيدة للرأسمالية بزعامة باريس يلتسن الساعية لتقرير الملكية الخاصة

لوسائل الإنتاج. تراجع أيضاً أمام الانعزاليين القوميين أعداء الاشتراكية والشيوعية أن تراجعه وتنازله أمام الإمبريالية والغطرسة العسكرية الأمريكية الساعية لفرض سيطرتها على كوكب الأرض بأسره، كان له الأثر القاتل على شعوب الاتحاد السوفيتي وعلى ملايين من عمال العالم وكادحيه. مع العلم أن تنازلاته أمام الطرف الآخر كانت مجانية ودون أن يحصل على أي مقابل وأتت من طرف واحد.

خلال الفترة الأخيرة من حكمه، على الأرجح أن غرباتشوف، لم يستطع أن يفهم أسباب انهيار شعبيته ودمار النظام الذي كان يحكمه. من الصعب التكهن هل حاول محاسبة نفسه، عن الأعمال والأخطاء التي اقترفها، وهل فهم أن سبب كل ذلك كان منذ أن بدأ بحملته الرامية إلى إضعاف تأثير الحزب وإلغاء دوره في قيادة الدولة والمجتمع. هل فهم أن فعلته تلك جاءت لصالح القوى الانعزالية في بعض الجمهوريات الاتحادية، وكذلك لصالح القوى المتوحشة التي تعمل في السوق السوداء و«اقتصاد الظل» ومن يقف خلفها من قوى الفساد وعصابات الإجرام المتغلغلة في مفاصل الإدارات الحزبية والحكومية؟ هل وصل إلى إدراكه وفهمه، بأن تحييد وتجميد نشاط أو إبعاد الحزب الشيوعي السوفيتي عن قيادة البلاد مهد الطريق أمام القوى الطامعة في إنهاء وتدمير الاشتراكية والتي يتزعمها باريس يلتسن والهادفة لإنهاء وتدمير الاتحاد السوفيتي؟ أن جميع تلك التنازلات التي قام بها غرباتشوف جاءت في صالح الإمبريالية الغربية ومخططاتها السياسية والعسكرية والإستراتجية والتي لا تصب على الإطلاق في صالح تحسين حياة أي شعب من شعوب الكرة الأرضية.

أن الكاتب جيري هيو من خلال كتابه المذكور سابقاً «الديمقراطية والثورة في الاتحاد، السوفيتي 1985-1991» حاول إعطاء أجوبة على مثل تلك الأسئلة. مع أنه وخلافاً لبقية المحللين والمراقبين الغربيين، لا يعتبر أن أمام غرباتشوف لم توجد أي معضلات أو مشاكل لا يمكن حلها، لم يكن غرباتشوف في وضع «الرجل المفروض عليه ترويض النمر المتمرد والشرس). حسب رأي الكاتب أن غرباتشوف ليس فقط لم يحاول لجم أو ترويض «النمر» بل كان يقوم على الدوام بكل ما في وسعه لجعله يهيج ويتمرد ويندفع باتجاه ما». في نفس الوقت في حالات قليلة عندما

كان في السلطة كلما حاولت الحكومة استخدام القوة تحت سقف القانون لتطبيق النظام كانت تلك الإجراءات تعطي نتائج إيجابية جداً.

❖❖❖

لذلك يبدو لنا أنه من الحكمة تركيز انتباهنا على تردد وتذبذب غرباتشوف وخصوصاً في المرحلة الأخيرة من فترة حكمه. من الصعب فهم بعض تصرفاته السياسية المتكررة في ذلك الوقت، وذلك عندما كان يتهرب من اتخاذ التدابير الحاسمة والتي كانت تأتي بنتائج إيجابية عند استخدامها على المستوى السياسي أو الإداري. لقد كانت جميع تصرفاته على المستوى الحكومي والحزبي تهدف إلى انتقال البلد إلى «اقتصاد السوق الحر». إضافة إلى ذلك عندما شعر أن جميع أفكاره تلك ومساعيه قد فشلت وفشل معها طاقمه ومستشاريه الذين تحلقوا حوله في تلك الفترة بالرغم من كل ذلك وخلافاً لكل التوقعات، لم يقدم على اتخاذ أي تدابير وحلول جذرية لحل الأزمة مثل تلك المسماة «العلاج بالصدمة» لذلك انتقلت السلطة إلى يد باريس يلتسن بسهولة بعد أن مهد غرباتشوف له الطريق عبر تبنيه نزعة اقتصاد السوق.

هنا يجدر العلم أن المصطلح المستخدم في الاقتصاد «العلاج بالصدمة» جاء تقليداً لعلاج حالات الأمراض العصبية والنفسية، حيث يطبق على المريض العلاج بالصدمات الكهربائية للحصول على الشفاء التام.

أن الإحصاءات تثبت أنه في أغلب الحالات «العلاجية» المشابهة تؤدي إلى حصول آلام غير ضرورية للناس. عندما تكون النتائج غير إيجابية. لوحظ حصول تراجع في حدة المرضى عن بعض المرضى. وعند بعض المرضى الآخرين لوحظ عدم استجابتهم لأي نوع من العلاجات وعندما يحصل تحسن ضئيل في حالة بعض المرضى يمكن اعتبار ذلك منسوب إلى مجال الخطأ الإحصائي.

فيمثل تلك الحالة، أن استخدام طريقة «العلاج بالصدمة» في الاقتصاد يعني التالي: أولاً -أن مئات الملايين من مواطني الدول الاشتراكية السابقة كانوا «مريضين نفسياً». ثانياً -أن استخدام مثل تلك التدابير المقترحة في مثل ذلك الواقع السياسي، ليس فقط لن تكون مجدية في علاج المشاكل الاقتصادية، بل سوف

تزيد من معاناة وآلام القسم الأعظم من الناس. سوف يحرمون من إمكانية العمل، والحصول على المسكن، وسوف يبقى أطفالهم من دون تعليم. إضافة لذلك سوف يغيب التأمين الصحي وينعدم الضمان والحماية الاجتماعية، أما رواتب التقاعد سوف «تتبخر» وسوف لن تحصل عليها الأجيال القادمة من العمال. أما الجريمة سوف تعم لتشمل كافة أطياف المجتمع.

عملياً أن عبارة «العلاج بالصدمة» عند استخدامها لا يمكن اعتبارها سياسة اقتصادية، بل هي عبارة عن إرهاب جماعي ضد الشعب يهدف إلى تدمير وانحطاط الدول والشعوب التي تستخدم فيها وليس إلى علاج مشاكلها الاقتصادية والهدف الهام من تلك السياسة أيضاً هو إعادة توزيع الثروة بحيث تتركز في أيدي قلة قليلة من أفراد المجتمع.

إضافة إلى ذلك أن عملية إعادة توزيع الثروة عملياً لا تعتمد على أي معايير منطقية من الناحية الاقتصادية. كذلك لا تحظى بأي أساس خلاقي وأدبي أو قانوني. وقد لا تنجح في اختبار الزمن رغم الدعاية الكبيرة من قبل «تجار السوق» حول تأهيل المختصين القادرين على تحسين حياة أفراد المجتمع.

أما ما الذي حصل في الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا، فكان عبارة عن اغتصاب واستيلاء بعض الأشخاص أو المجموعات والطبقات على ممتلكات هائلة تعود ملكيتها لكافة أفراد المجتمع ولا حق لهم فيها على الإطلاق. ولو حصل هذا في أي دولة يطبق فيها القانون لكان تم إحالتهم إلى القضاء ومحاكمتهم باغتصاب أملاك الغير باعتبارها جريمة يعاقب عليها القانون.

لقد اتصفت الثورات الرأسمالية المضادة في تلك البقعة من العالم باقتراف أعمال إجرامية بمشاركة كاملة من بعض الدوائر الحكومية المعنية والمؤسسات الرسمية وتحت غطاء قانوني تم إقراره بشكل خاص لهذه الغاية.

❖❖❖

لقد تم إثبات، أن نشاط وأفعال غرباتشوف على مسرح الأحداث السياسية تم إعداده وتحضيره بشكل خاص لكي تسير الأحداث وفق سياقها التدميري كما حصل على أرض الواقع. لذلك كان من الصعب فهم الأسباب الحقيقية التي منعته

بشكل شخصي من القيام بالخطوة الأخيرة من «السيناريو الدرامي» المعد من قبله. كما كان يفعل في السنوات السابقة، تابع مسيرته في خوض المناورات السياسية وارتجال المواقف، والسير في كافة المنعطفات، وإجراء التغيرات الجذرية بكل أشكال آليات البنى الحكومية والحزبية والاقتصادية.

على أرض الواقع أن إمكانياته لخوض مثل تلك الألاعيب قد تقلصت، كذلك انخفضت شعبيته كثيراً وسقطت وانكشفت المناورات التي كان يقوم بها ولم يعد أحد يلق بالاً أو اهتماماً لرسائله وتوجيهاته الشفهية وخطبه، أضحى الناس يسخرون ويستهزئون علناً من خطبة وكلماته، وخصوصاً تلك التي تحوي على وعود كاذبة وعبارات منمقة مثل «التحول الحاسم الجديد» «التجارب الحاسمة»... الخ.

مع ذلك تابع غرباتشوف وعودة، بوضع كافة الإمكانيات والجهود «لتحقيق استقرار الاتحاد السوفيتي، واستخدام كافة التدابير والإجراءات اللازمة لكي تكون الأمرو تحت السيطرة». لكن الأمور كانت تأخذ منحاً معاكساً، أن التدابير التي كان يتخذها كانت تؤدي إلى انعدام الاستقرار على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والحياة الاجتماعية. لقد أدت تدابيره إلى شل نشاط الحكومة، ليس هذا فحسب بل وإلى شل قدرة الاتحاد السوفيتي نفسه وإمكانية استمرار كدولة موحدة، استمر يأمل بقدرته على إنقاذ الوضع معتمداً على منطق غريب وأساليب ليست أكثر من ثراب خادع لتجنب الآثار والتبعات المدمرة لنهجه وسياسته الكارثية.

من الواضح أنه اعتمد على المؤسسات الحكومية الجديدة التي شكلها لتقوية المنظومة السياسية مثل الإدارة الرئاسية ومؤتمر مندوبي الشعب والمرتبطة بشكل مباشر مع الأجهزة التنفيذية.

في المؤتمر ازدادت قوة أنصار يلتسن من معسكر «الديمقراطيين». من أجل التفاهم معهم بسبب تأثيرهم المتزايد أقدم غرباتشوف على اتخاذ تدابير إضافية لتسريع الانتقال إلى «اقتصاد السوق». ربما اعتقد أن تلك التدابير سوف تكون هامة وفعالة. أما ما يخص أنصار «اقتصاد السوق» اعتبروا أن تلك الإجراءات غير كافية. على الأغلب أنه استمر بتمسكه بمنطقه الذي يعتمد على الأضاليل والأوهام، حاول

حتى النهاية التمسك بمنصب الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي وتدعيم موقعه في هذا المجال، وبنفس الوقت بذل كل ما في وسعه لتقليص وتحجيم دور وإمكانيات الحزب، على سبيل المثال عندما حاول استمالة بعض خصومه في داخل الحزب إلى جانبه وعينهم في مناصب هامة «داخل طاقم عمله». مع نهاية عام 1990 وبداية عام 1991 قسم من كبار أنصاره من الإصلاحيين تخلوا عنه مثل يعقوبليف وشيفردنادزه وآخرون، لقد قام غرباتشوف بتعين فلاديمير كروتشكوف الشيوعي المتشدد في منصب رئيس جهاز الاستخبارات (ك ج ب)، إضافة إلى العديد من المسؤولين الآخرين. على ما يبدو أنه حاول اتخاذ إجراءات أخيرة لمنع تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي، حاول إجراء محادثات مع باقي الجمهوريات الاتحادية لصياغة معاهدة اتحادية جديدة.

❖❖❖

على الصعيد الافتراضي البحت يمكن التخمين، أن الصفات الشخصية لغرباتشوف وتاريخ حياته، وإضافة لنقص الخبرة المهنية والتجربة، كل تلك الأسباب جعلته في حالة لا تمكنه من تقدير كافة النتائج المحتملة لتصرفاته خلال فترة حكمه، في الواقع من الصعب إثبات ذلك من خلال تصرفاته الأساسية في مجال «البيريسترويكا». في هذا الخصوص يؤكد الباحث ف. آدم من جامعة الينوي الأمريكية المشهورة مؤلف كتاب «نهاية الآلة العسكرية السوفيتية» المنشور عام (1998). أن طاقم غرباتشوف وعلى رأسهم الكساندر يعقوبليف يعرفون منذ البداية بشكل واضح إلى ماذا سوف تؤول الأمور.

يذكر آدم في كتابه أنه في شهر حزيران عام 1994 وجه سؤالاً إلى السيد يعقوبليف، هل كان يدرك المآل الذي سوف تآول إليه إصلاحات غرباتشوف، وهل كان من الممكن أن تؤدي إلى انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية النظام السوفيتي، عندها أجاب يعقوبليف، كان يفهم وعلى الدوام وبشكل مؤكد الأثر المدمر لها «على النظام القديم». بعد ذلك أضاف دون أن يخفي علامات السرور على ما جرى:

«لقد أسرعنا بفعل ذلك، قبل أن يتمكن أعداؤنا من «الاستيقاظ» والانتباه لكي لا يعرقلوا عملنا»...

في عام 1990 قام الكساندر يعقوبليف ومن خلال وسائل الإعلام التي يسيطر عليها بتنفيذ مخططه التدميري الأخير». حيث وجه هجماته الإعلامية على اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي متهماً إياها «بأنها من أكبر أعداء البيريسترويكا» لذلك من الضروري إقصائها عن الحياة السياسية. بغية تحقيق هذا الهدف تم اقتراح تشكيل مؤتمر للنواب أو ممثلي الشعب، والذي بدوره يقوم بإقرار قانون الانتقال إلى نظام الإدارة السياسية. هذه الخطة تضمنت أيضاً إلغاء المزارع الجماعية الزراعية، وكذلك إلغاء الملكية العامة لوسائل الإنتاج، هذا يعني أيضاً بكل بساطة وضع مصير الاتحاد السوفيتي ووجوده على حافة الهاوية باعتباره دولة موحدة ذات قيادة مركزية هذا اللغو الديماغوجي يناقض أبرز شعارات ثورة أكتوبر الاشتراكية التي قامت عام 1917 والتي رفعت شعاراً موجهاً لجميع شعوب روسيا والعالم «كل السلطات لمجالس الشعب».

بعدها قرر كبار منظري «البيريسترويكا» بحث عملية الانتقال إلى نظام حكم يعتمد على التعددية الحزبية، وإلغاء سلطة الحزب الواحد وإبعاد الحزب الشيوعي كلياً عن الحكم، متوهمين أنه بعد ذلك يستطيعون الحصول على القروض من الغرب. حسب شهادة انتولي تشيرنيايف، مرة أخرى قام يعقوبليف بالضغط على غرباتشوف بقصد إجراء إصلاحات على مستوى الجيش بغية تغيير قيادة الجيش من كبار الجنرالات من الحرس القديم المتشبعين بالأفكار الشيوعية بضباط ذوي رتب أدنى، إضافة إلى ذلك نصحه بالخروج من معاهدة الدفاع المشترك (حلف وارسو) سياسياً وعسكرياً. كذلك ضغط باتجاه إلغاء جميع الوزارات الصناعية ثم منح الحرية التامة للقطاع الخاص. كذلك من مطالبه عزل رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي آن ذاك نيكولاي ريجكوف ورئيس لجنة التخطيط يوري ماسليكوف... كما أظهرت الأحداث لاحقاً بأن غرباتشوف خضع إلى كافة املاءات يعقوبليف وقام بتنفيذها...

يذكر المؤرخ د. دينلوب في كتابه «ظهور روسيا ونهاية الإمبراطورية السوفيتية» الصادر (عام 1994) في جامعة بريستون الولايات المتحدة الأمريكية، أن دورة مؤتمر نواب الشعب الذي عقدت في نهاية شهر أيار وبداية حزيران بأنه حدث

«غيّر كل شيء». حينها قام غرباتشوف باتخاذ قرار غير متوقع ببث مجريات المؤتمر على الهواء مباشرة. مثل هذا الأمر لم يحدث مطلقاً في تاريخ الاتحاد السوفيتي ولا في أي مكان آخر في العالم. خلال مدة انعقاد جلسات المؤتمر التي استمرت لمدة ثلاثة عشرة يوماً، تابعها بشكل مستمر ودون انقطاع حوالي 200 مليون مشاهد على امتداد الأراضي السوفيتية. وحسب المعطيات التي تم أفرادها في كتاب دافيد كوتسا والفرد فيرا الذي عنوانه «ثورة من الأعلى» الصادر عام (1997) والتي تظهر أنه خلال تلك الفترة تقلص حجم الإنتاج في الاقتصاد السوفيتي بمقدار 20٪.

وحسب تقييم مجموعة من المراقبين، فإن نتائج عمل المؤتمر سارت في غير الطريق الذي كان مخططاً له، وخرجت بعيداً عن البرنامج الرسمي الذي وضعه غرباتشوف نفسه مع «الأشخاص الآخرين الذين اشتركوا في تنظيمه». لم يكن متوقعاً ذلك الاختلاف والتباعد في وجهات النظر داخل المؤتمر من قبل الخطباء، والملفت للنظر أن النزعة العامة كانت «يمينية الاتجاه» داخله، بل أنها شديدة التطرف في بحيث لم يحصل مثل ذلك من قبل ولم يكن أحد يتوقعه.

على سبيل المثال أن اندري ساخرون طالب علناً من على منبر المؤتمر بإلغاء المادة السادسة من دستور الاتحاد السوفيتي والتي تنص على الدور القيادي للحزب الشيوعي للدولة والمجتمع السوفيتي. أما يلتسن بدوره فلقد حذر «من خطورة دكتاتورية غرباتشوف الجديدة». أما بطل العالم لرفع الأثقال عدة مرات والضابط السوفيتي المشهور، فلقد تقدم باقتراح «نشر تاريخ المخابرات السوفيتية ك. ج. ب وفضح الجرائم التي ارتكبتها»... أما الخطيب المفوه الذي كنيته كرياغين فلقد طالب بنقل جثة لينين من ضريحه في الساحة الحمراء.

بعض المندوبين خطبوا ضد نظام حكم الحزب الواحد، وآخرون انتقدوا أفكار كارل ماركس حول «رأس المال». وإلغاء مفاعيل مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها السياسة الخارجية السوفيتية، ابتداء من المعاهدة المبرمة مع ألمانيا عام 1939 (للتذكير، أن هذه الاتفاقية تم إبرامها) بعد فشل مباحثات الاتحاد السوفيتي مع كل من فرنسا وبريطانيا حول معاهدة للدفاع لمشترك بين الدول الثلاثة...).

مـع العلـم أنـه، الأحـداث أثنـاء المـؤتمر ومـا بعـده أخـذت تخـرج عـن نطـاق السيطرة، كالقطار المسرع الذي يخرج عن سكته.

❖❖❖

كل شهر يمر بعد حزيران عام 1989، أخذ يجلب معه من التغيرات ما يفوق التغيرات الحاصلة في سنوات بدء الإصلاحات في عام 1985 إن طريقة تنظيم مؤتمر نواب الشعب وسير جلساته أحدثت زلزالاً ضرب بنية الحزب الشيوعي السوفيتي حتى الأساس وحط من قدرته السياسية وسمعته داخل المجتمع. أن تلك الأحداث جعلت ملايين المواطنين السوفييت ينظرون بعين الشك والريبة إلى أحقيته في استلامه السلطة من الناحية الأخلاقية وقانونية ذلك، بل وشرعيته في البقاء. لقد وضع موضع الشك التاريخ السوفيتي بأكمله، وحتى البناء الاقتصادي والاجتماعي للبلد وكذلك نظام وأسلوب عمله. أن نتائج عمل ذلك المؤتمر حازت على رضى وموافقة جميع أعداء الاشتراكية في البلاد.

بهذا الشكل فإن جميع الخطوط الحمر التي كان سابقاً يمنع قطعياً مسها تم تخطيها بدرجات من الواضح تماماً «أن زمن الإصلاحات المسيطر عليها» قد ولى بغض النظر عن ما كان مخططاً أو ما كان يأمل من مؤتمر نواب الشعب بعد أن أنهى أعماله، لم يبق أمام غرباتشوف على الصعيد السياسي من أمل، إلا كأمل من «يرقص فوق أمواج البحر يبذل كل ما في وسعه لكي يطيل فترة بقاءه على السطح قبل أن يغرق».

كان جواب ورد فعل عمال الاتحاد السوفيتي على نتائج مؤتمر نواب الشعب، وكذلك تطور مجريات «سياسات الإصلاح (البيريسترويكا) «نحو اليمين، قد بدأ في شهر تموز من نفس عام 1989. حيث بدأت موجات من احتجاجات وإضرابات عمال مناجم الفحم الحجري في مناطق كوزباس وباركوت في روسيا ودنباس في أوكرانيا وكراكند في كازاخستان. لقد تم تنظيم هذه الاحتجاجات بواسطة منظمات عمالية مستقلة أسست بعد عام 1986، وحسب أقوال الكاتبان كوتسو وفير، فإن هذه الاحتجاجات العمالية الضخمة هي الأولى بهذا الحجم بعد عوام العشرينيات»، هذه الاحتجاجات أحدثت هزة عنيف وفوضى ضمن مؤسسات السلطة

التابعة لغرباتشوف. أما يلتسن من جهته، فلقد أظهر حاسة شم قوية قادته لمداعبة عواطف الجماهير، حيث أخذ يحاول استمالة العمال المضربين (عمال التعدين والمناجم) إلى صفه، بهدف استخدامهم مستقبلاً لصالح الحركة الديمقراطية».

ليس من المستبعد أن تكون الغاية من بث جلسات مؤتمر نواب الشعب على أثير قنوات التلفزة لتحريض العمال تماماً على مثل هكذا ردة فعل. لكن دون شك أن العمل الأساسي لقيام انتفاضة العمال هو التردي لمستمر للوضع المعيشي لهم بسبب تفاقم المشاكل الاقتصادية.

أن استخراج الفحم كان بين قطاعات الاقتصاد الوطني المدرجة وفق خطة غرباتشوف يعقوبليف «للعلاج بالصدمة» المهلكة والتي تهدف لتقليص حجم الطلبات الحكومية بما يخص إنتاج السلع الصناعية. وحسب رأي ليخاتشيف، أن الوضع أصبح أكثر تعقيداً بعد اضطرار معامل التعدين لشراء حاجتها من الفحم بأسعار السوق الحرة المرتفعة - مع إجبارهم على بيع منتجاتهم بالأسعار المحددة من قبل الحكومة.

في أثناء إضرابات عام 1989 من قبل عمال التعدين، رفع المضربون في البداية مطالب اقتصادية بحتة، لكن فيما بعد أخذت تظهر مطالب ذات صفة سياسية. على الأغلب أن قسماً منهم خضعوا لسيطرة القوى اليمنية التي حاولت دمج عمال المناجم إليهم. وهكذا على سبيل المثال طالب عمال المناجم بأن يكونوا هم من يحدد أسعار الفحم الحجري، كما طالبوا بإلغاء سيطرة الوزارات المعنية عليهم. من الواضح أن القوى اليمنية استغلت هذه الأوضاع لكي يتبنى العمال شعاراتها وخصوصاً المطالبة بإلغاء المادة السادسة من دستور الاتحاد السوفيتي. مع العلم أنه في أماكن محددة أثاروا هذا المطلب.

إن إضرابات عمال المناجم أثارت هلع واضطراب القيادة المركزية في موسكو. لأنها عمت قطاع هام جداً من قطاعات الاقتصاد الوطني للبلاد، حيث يعمل هناك أكثر من مليون عامل! لمدة عشرة أيام وأجهزة الدولة والسلطة العليا - والمكتب السياسي واللجنة المركزية، ومجلس السوفييت الأعلى ومجلس الوزراء وهم يدرسون مسائل كيف يمكن إيجاد الحلول وما هي الأساليب التي يمكن

اتخاذها لتحقيق مطالب العمال المضربين، إلى مناطق الاحتجاجات تم الإسراع بإرسال العديد من المواد والسلع التموينية المفقودة.

في هذه الأثناء تمكن يلتسن من استمالة عمال التعدين إلى جانبه، وخصوصاً أن الانتخابات لاختيار رئيس جمهورية روسيا أضحت على الأبواب والذي يسعى لخوضها. كل ذلك مهد لحصول إضرابات جديدة في شهر نيسان من عام 1991. بالرغم من أن الشرارة قد بدأت في قطاع مناجم الفحم، إلا أنها هذه المرة أصبحت عامة وذات صبغة سياسية.

على امتداد شهرين، عمت الإضرابات أغلب القطاعات الأساسية، وهذا أدى إلى إضعاف الاقتصاد السوفيتي بشكل كبير. أن المطالب التي رفعها المضربون عكست ما يريده باريس يلتسن. لقد دعى المضربون إلى استقالة حكومة الاتحاد السوفيتي. من الملفت للنظر، أن جذوة الإضرابات قد خمدت بعد تمكن يلتسن من نقل الإشراف على صناعة استخراج الفحم من يد الحكومة المركزية إلى حكومة جمهورية روسيا الاتحادية.

من المدهش رد فعل غرباتشوف نفسه على تطور مجريات الأحداث - تحت تأثيرها أصبح أكثر خضوعاً لمعسكر الديمقراطيين بزعامة يلتسن. لدرجة أنه أعطاهم كل ما طالبوا به.

❖❖❖

في كتابه قام دينلوب بشرح تفصيلي لمراحل تأسيس ما يسمى «المعارضة الديمقراطية» والتي مع نهاية الفترة بين عامي 1988-1989 لم تخرج بمطالب سياسية كبيرة بشكل علني، بل اكتفت بتأسيس أحزاب معارضة مع طموحها بمد نفوذها على كافة مستويات الدولة. لفترة قريبة جداً، أي في عام 1987 بدأوا بتأسيس تنظيمات «غير شرعية»، لكن عددها كان ليس بالقليل. وتتصف بتنوع كبير بطبيعة تكوينها، منها النوادي المختلفة، وحلقات البحث وجمعيات الصداقة ومختلف الجمعيات الاجتماعية الأخرى...

أغلب أحزاب المعارضة غير الشرعية سعت إلى تغيير طبيعتها. أما في الجمهوريات الاتحادية غير الروسية غالباً غيروا شكل تلك الأحزاب لتصبح ما

يسمى «الجبهات القومية» ، التي تسعى وتناضل للانفصال. أما داخل روسيا وعلى العموم فإن التنظيمات المعارضة تحولت لتصبح على شكل «جبهات وطنية أو شعبية» التي سلكت المنحى «الديمقراطي» مع العلم أن هذه الصفة أو العبارة «ديمقراطي» كانت حتى منتصف عام 1988 تعبر عن أنصار غرباتشوف في صراعه مع الجناح المتشدد في الحزب الشيوعي الذي كان يتزعمه ليخاتشيف. لكن فيما بعد أخذ قسم من مثقفي هذا المعسكر بتوجيه الانتقادات إلى غرباتشوف نفسه لعدم ديمقراطيته الكافية. في شهر أيار من عام 1988 تم الإعلان عن تأسيس ما يسمى «الجبهة الديمقراطية» ، وفي الواقع هذا الحزب الجديد كان أول حزب معارض بشكل علني للحزب الشيوعي السوفيتي.

في واقع الحال، فإن أسلوب تخطيط وتحضير وتنفيذ مؤتمر نواب الشعب الذي عقدت جلساته في أواخر شهر أيار وأوائل حزيران، قد قدم دعماً لا يقدر بثمن «للقوى الديمقراطية». في أثناء انعقاد جلسات المؤتمر وبثها بشكل مباشر بواسطة قنوات التلفزيون الرسمي السوفيتي، قام قسم من المثقفين السوفيت بالدعوة علناً لتشكيل جبهة معارضة لغرباتشوف نفسه، وأعلنوا عن أنفسهم بأنهم «مناضلين حقيقيين من أجل الديمقراطية» في تموز من نفس العام وتحت رئاسة اندري ساخروف وبوريس يلتسن (واللذان كانا شكلياً لا زالا عضوان في الحزب الشيوعي السوفيتي) تم تأسيس كتلة مؤلفه من 380 عضواً من أصل 2250 عضواً مجمل أعضاء مجلس نواب الشعب. هذه الكتلة أخذت تدعوا علناً إلى «الانتقال من الحكم الشمولي إلى نظام الحكم الديمقراطي» ، وإلى «إلغاء السيطرة المركزية على الملكية العامة لوسائل الإنتاج التابع للدولة» وكذلك إلى «الاستقلال المالي لبعض الجمهوريات الاتحادية والمناطق». هذا يعني على ارض الواقع، أن تلك المؤسسات والدوائر الحكومية الجديدة والتي أمر غرباتشوف بأحداثها في تلك الجمهوريات لكي تكون تابعة ومؤيده له ولسياساته قد انقلبت عليه، لتتحول إلى حركة معارضة قوية للشيوعية، والتي استحوذت على قوة برلمانية وسلطة حكومية لا يستهان بها.

في شهر كانون ثاني عام 1990، تم تأسيس ما يسمى «الكتلة الديمقراطية»

داخل الحزب الشيوعي السوفيتي، والتي بلغ تعدادها حوالي 55 ألفاً من أعضاء الحزب. حيث أعلن أن الهدف الرسمي من ذلك، هو تحويل لحزب الشيوعي إلى «حزب ديمقراطي اجتماعي عادي»، وهذا الطرح يجب أن يتم تبنيه في مؤتمر الحزب العام الثامن والعشرون.

تم وضع برنامج طموح للحزب الذي تم تأسيسه في شهر كانون ثاني أيضاً سمي حزب «روسيا الديمقراطية» والذي يتبنى نهج وطروحات وأفكار اندري ساخروف الذي توفي عام 1989، والذي صنفه معسكر «الديمقراطيين» ووضعوه في مرتبة «مرشدهم الروحي». أن حزب «روسيا الديمقراطية» تم تأسيسه من قبل «مجموعات من مختلف المناطق» وأعضاء في مؤتمر نواب الشعب هذا الحزب حاول أن يلعب على أوتار القومية الروسية وتاريخها، لتحقيق مطالبهم التي عرضوها ضمن المؤتمر وطالبوا بتبني توصية لتشكيل دستور جديد خاص بجمهورية روسيا الاشتراكية السوفيتية، يؤكد على سيادتها كدولة.

ضمن برنامج حزب «روسيا الديمقراطية» ونشاطه تم السعي في كافة الاتجاهات ومنها إعادة الرأسمالية وإنهاء الاتحاد السوفيتي. لذلك ليس من المستغرب أن يكون هذا الحزب هو القاعدة الأساسية لباريس يلتسن.

في الانتخابات التي جرت في شهر آذار عام 1990 في جمهورية روسيا الفيدرالية، تمكن «الديمقراطيون» من الحصول على الأغلبية في كل من موسكو ولينينغراد. هذا سرع من عوامل الاهتراء والتفسخ الذي أصابت الحزب الشيوعي السوفيتي والاتحاد السوفيتي ومصيره باعتباره دولة موحد واتحادية. ومع تشكيل مجلس السوفييت الأعلى لجمهورية روسيا الاتحادية، نشأ لأول مرة منذ عام 1917 في البلاد حالة حقيقية من ازدواجية السلطة. وإذا كان في عام 1917 طرفاها أنصار الحكومة المؤقتة من البرجوازيين ومن الطرف الثاني مجالس العمال والجنود الثوريين، فإنه في عام 1990 وقف وجهاً لوجه أنصار «الديمقراطيون» ضد الحزب الشيوعي السوفيتي.

❖❖❖

من المدهش والملفت للنظر معرفة أن زعيم «معسكر الديمقراطيين» باريس

يلتسن كان في الماضي القريب من كبار مسؤولي الحزب الشيوعي السوفيتي. ومن سخرية القدر أن صعوده السريع على السلم السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي كان بفضل غرباتشوف بعد تسلمه السلطة في عام 1985، وبتوصية من قبل «القائد الشيوعي المتشدد» ليخاتشيف تم انتدابه للعمل في موسكو، مع ذلك تنكر لمن أوصله للقمة وخان الحزب الذي رعاه.

ربما أن العامل الذي ساهم في ذلك كان الجزور السيبيرية لكلا الشخصيتين، وذلك لأنهما وقبل عام 1985 عملا في محافظتين متجاورتين نفاراسيك وسفيرلوفسك. فلقد بدأ يلتسن طريقه المهني رئيساً لإحدى فرق البناء وهذا يتوافق مع اختصاصه الهندسي، وبالرغم من إدمانه الشديد على المشروبات الكحولية إلا أنه كان لديه خططاً طموحه للعمل السياسي. مع قدوم غرباتشوف إلى السلطة، أصبح من الممكن تحقيق هذه الخطط، في مؤتمر الحزب الشيوعي السوفيتي السابع والعشرون المنعقد في عام 1986 وباقتراح من السكرتير العام للحزب ميخائي غرباتشوف تم انتخاب يلتسن عضواً في المكتب السياسي للحزب. وبالرغم من منصبه الرفيع هذا فلقد أصر على التمسك بخطه المتشدد في كيل الانتقادات الحادة للحزب الشيوعي وخطه السياسي، مستغلاً اتجاه التيار في تلك الفترة. في نفس المؤتمر دخل يلتسن في صراع مع من أحسن إليه أي ليخاتشيف بسبب التضارب في وجهات النظر حول جدوى الامتيازات الإضافية المقدمة إلى بعض موظفي لحزب. حاول يلتسن تكرار نفس النقد في عام 1987، لكن هذه المرة كان موجهاً إلى غرباتشوف نفسه مما أدى إلى إخراجه من المكتب السياسي وكذلك إعفائه من منصب السكرتير الأول لفرع الحزب الشيوعي في موسكو.

بعد ذلك عاد يلتسن إلى مسقط رأسه مدينة سفردلوفسك، وخلال الفترة من نهاية عام 1987 وبداية عام 1989 غاب كلياً عن مسرح الحياة السياسية. أن عودته من جديد إلى مسرح السياسة الكبير ويا للغرابة يتعلق مرة ثانية بغرباتشوف وذلك بسبب مبادرة الأمين العام للحزب بإحداث هيئات حكومية جديد. في آذار عام 1989 تم انتخاب يلتسن عضواً في مؤتمر عموم ممثلي الشعب السوفيتي، وبعد سنه عضواً في مؤتمر مندوبي الشعب الخاص في جمهورية روسيا الاتحادية. وفي 29 أيار أصبح

عضواً في مجلسي السوفييت الأعلى الخاص بجمهورية روسيا الاتحادية.

في شهر حزيران من عام 1990 قرر يلتسن الانسحاب رسمياً من الحزب الشيوعي السوفيتي وبالتحديد أثناء انعقاد المؤتمر الثامن والعشرون للحزب الشيوعي السوفيتي. وفي شهر تموز عام 1991 تم انتخابه رئيساً لجمهورية روسيا الاتحادية. أن أسلوب وصوله إلى هذا المنصب المهم تم من خلال العديد من الصفقات التي تمت خلف الكواليس والألاعيب والخدع السياسية. أولاً تم عقد صفقة مع غرباتشوف في شهر نيسان عام 1991 لتولي منصب رئيس جمهورية روسيا الاتحادية. مقابل ذلك تعهد يلتسن دعم مشروع قانون لمعاهدة اتحادية جديدة. أثناء الانتخابات تم الوقوف في البداية ضد ترشيح يلتسن، ثم تم التراجع عن ذلك...

بهذا الشكل نجد أن الأغلبية الساحقة التي حصل عليها يلتسن في خضم الانتخابات أعطته تفويضاً شعبياً، لم يحظى به غرباتشوف، مما جعل يلتسن يتفوق على غرباتشوف في خضم صراعهما الشخصي على السلطة. مما لا شك فيه أن الغلبة أضحت لصالح يلتسن بعد أن خسر غرباتشوف «الورقة الروسية» التي انتقلت إلى يد يلتسن شرع الأخير بناء النظام الرأسمالي في البلاد.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: «ولماذا تمكن يلتسن بالتحديد أن يصبح زعيم معسكر لثورة المضادة ذات التوجه الرأسمالي»؟

من الجدير ذكره أن نجاحه ذاك لا يعود على الإطلاق لتمتعه هو أو مستشاريه بالفطنة والصبر أو الجرأة والشجاعة السياسية. بل أن الظروف لعبت دورها. مثلاً، عندما حصلت الإضرابات الكبيرة لعمال التعدين في عام 1989، تمكن يلتسن مستغلاً جذوره السيبيرية من توطيد علاقاته الشخصية مع العمال المضربين وكرر الأمر نفسه مع عمال مناجم كورباس ثم مع بقية عمال مناجم الفحم في البلاد.

لقد تمكن يلتسن من الظفر بدعم شريحة هائلة القوة والعدد وذلك من خلال إبداء تعاطفه مع نضال شرائح واسعة من الطبقة العاملة، والتي شعرت أنها مهضومة الحقوق، كذلك أقدم يلتسن على خطوة سياسية ناجحة تجاه الطبقة المثقفة والتي عبرت عن امتعاضاً متزايداً تجاه توجهات وأفعال غرباتشوف الفاشلة. لقد استغل

يلتسن موجة السخط الشعبي من سياسة غرباتشوف وجيرها لصالحه، ثم قام بطرح فكرة الإصلاح الجذري، مع أن تلك الفكرة كانت خالية من أي توجهات أو مضمون عملي، لكنها كانت ناجحة على صعيد الدعاية السياسية له.

إضافة إلى ذلك، وعد بتقديم الدعم إلى توجهات القوميين الروس ذات الطابع الانفصالي في مجال التعليم والثقافة وتحت شعار «أمة الروس العظيمة» وبعيداً عن التوجهات الاتحادية، مظهراً نيته في تحقيق «السيادة الروسية»، وإحياء القومية الروسية، إضافة إلى ذلك قام بتشجيع الدعوات الانفصالية في باقي الجمهوريات الاتحادية وتظاهر بإعادة الاعتبار إلى الأديان. إضافة إلى كل ذلك كان شديد الحماس للانتقال إلى «اقتصاد السوق» وإحياء الرأسمالية في البلاد. في هذا المجال تفوق على غرباتشوف بشكل حاسم رغم كل ما قام به غرباتشوف أو وعد بإنجازه. أيضاً قدم وعود سخية لقطاعات «اقتصاد الظل » (الاقتصاد الثاني)، وكذلك لدوائر الاستثمار الغربية الطامعة في الحصول على استثمارات في المجمعات الاقتصادية السوفيتية، والتي دعمته في ترشحه، على ذلك يمكن الاستدلال من خلال مضمون البرامج الإذاعية لراديو «الحرية»، إضافة إلى بقية المراكز الدعائية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الغربية الحليفة لها.

لقد كان يلتسن مستعداً للتضحية حتى بوحدة الاتحاد السوفيتي والإقدام على تنفيذ «الإصلاحات الجذرية» حتى النهاية - وإعادة الرأسمالية إلى روسيا - بسبب كل ذلك أصبح يلتسن زعيماً لقوى الثورة المضادة داخل روسا وخارجها...

❖❖❖

لقد تفاقمت الأزمة الاقتصادية داخل الاتحاد السوفيتي، بسبب سياسة غرباتشوف ودعمه «لاقتصاد الظل» والتي اعتمدت على التخلي التام عن الملكية العامة لوسائل الإنتاج ونظام التخطيط المركزي للاقتصاد.

إن الكاتب باريس كاغارليسكي نوه في كتابه «الإصلاحات في روسيا» أنه من سخرية القدر في الأمور التي حصلت، الدعاية الهائلة لصالح الخصخصة من قبل وسائل الإعلام والتي ما تزال تقع تحت السيطرة التامة للحزب الشيوعي. وبالرغم من شعار «الشفافية المزعوم» لم يكن يملك أفراد الشعب أي إمكانية للتعبير عن

آرائهم تجاه تلك «الوصفات الاقتصادية القوية» والتي أدت إلى دمار الاقتصاد السوفيتي.

إن وسائل الإعلام الجماعية في ذلك الوقت لم تكن عملياً تحت سيطرة الحزب الشيوعي السوفيتي. بل كانت حكراً على القوى الرأسمالية. في الكتاب الصادر عام 1995 والذي عنوانه «ما هي إخفاقات البيريسترويكا» يؤكد الكاتب م. غولدمان من جامعة كولومبيا الأمريكية والخبير بالشؤون السوفيتية، أن انهيار الاقتصاد السوفيتي لوحظ قبل عام 1989 بأمد طويل، «أن الضربة التي أصابت الاقتصاد حصلت في منتصف عام 1987، يكتب المؤلف - في الواقع أن نتائج السنتين الأولى والثانية من عمر الإصلاحات الاقتصادية، والتي بدأت في عام 1985 لم تكن واضحة تماماً كما أريد لها. هذا أدى إلى أحداث ضرر كبير بسمعة السلطة الحاكمة وخصوصاً في المجال الاقتصادي».

إضافة إلى ذلك أقدمت السلطة نفسها على اتخاذ إجراءات هادفة لمعالجة الوضع فكانت النتيجة عكسية، وهذه الإجراءات فاقمت الأزمة الاقتصادية أكثر فأكثر. في منتصف عام 1988 أضحت الأمور من السوء بحيث أن الانهيارات أصبحت تنتقل بالعدوى بشكل أوتوماتيكي. وانهارت أمام أعين الجميع أهم القطعات الاقتصادية.

بالإضافة إلى التوجهات العسكرية والاستراتيجية للسياسة الخارجية السوفيتية، فإن بعض القرارات التي كان يتخذها غرباتشوف قد أدت إلى نتائج كارثية على الاشتراكية في بلدان أوروبا الشرقية. على امتداد عدة عقود بعد الحرب العالمية نشأت علاقات تكامل اقتصادي بين الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية حيث كانت تلك الدول تحصل على النفط والغاز الطبيعي بشروط ميسرة إضافة إلى الكثير من المواد الأولية الأخرى. إضافة إلى ذلك كان الاتحاد السوفيتي يعد سوق تصريف هائل لمنتجات تلك الدول. أن منظومة العلاقات المشتركة كانت متشبعة وواسعة عملياً وفي كافة مجالات الحياة، ابتداء من العلاقات العسكرية والإستراتيجية وحتى العلاقات الثقافية.

حسب رأي الباحث جيري هيو معتمداً على مصادر موثوقة من الإدارة

الأمريكية وحسب دراسة أجراها معهد بروكلين. فإن شبكة العلاقات الاقتصادية المدهشة التي كان يقيمها الاتحاد السوفيتي مع حلفائه من الدول الاشتراكية قد انهارت، بعد أن قررت القيادة السوفيتية وعلى رأسها غرباتشوف بالتوقف عن تصدير المواد الأولية إلى دول أوروا الشرقية الاشتراكية وفق الشروط الميسرة السابقة. إضافة إلى ذلك استخدام أسلوب «العلاج بالصدمة» أدى إلى حصول تغيرات سلبية في اقتصاديات تلك البلدان مما دفعها للبحث عن العلاقات والعون في أسواق أوروبا الغربية.

في عامي 1990-1991 أصبح من الواضح أن استغناء الاتحاد السوفيتي عن علاقاته التجارية والاقتصادية مع أوروبا الشرقية كان له نتائج كارثية على الاقتصاد السوفيتي نفسه. وشملت تلك الآثار السلبية حتى الجانب الاجتماعي، على سبيل المثال، كما يضرب الباحث هيو مثالاً على ذلك، أن التوقف المفاجئ لتصدير الأدوية من دول أوروبا الشرقية إلى الاتحاد السوفيتي، كان له الأثر الشديد على المنظومة الصحية في عموم الاتحاد السوفيتي.

وحسب رأي ليخاتشيف، فإن غرباتشوف ارتكب «خطأ قاتلاً» عندما نصحه مستشاروه بتقليص الطلبيات الحكومية إلى القطاع الصناعي بتخفيض إنتاج السلع إلى النصف في عام 1987. في كتاب «ثورة من الأعلى» للمؤلفان دافيد كوتسا وألفرد فير عندما حللا نتائج تلك الخطوة. من النتائج السلبية على سبيل المثال ازدياد أعداد السلع واسعة الاستهلاك المفقودة في الأسواق، وامتداد الطوابير على السلع الضرورية أمام المخازن الخاوية، وانهيار منظومة توزيع السلع والمنتجات على المستهلك.

❖❖❖

إن هذه الظاهرة وما رافقها من نزعة توسعية «للسوق السوداء، لدرجة أن هذه الحالة أصبحت الشغل الشاغل لكافة الناس وخصوصاً عندما يتم التطرق إلى الوضع الاقتصادي للاتحاد السوفيتي بعد عامي 1988-1989.

أن إنتاج أغلب السلع ذات الطلب الواسع لم ينخفض كثيراً خلال تلك الفترة، لكن د. هيو يؤكد «أن ارتفاع الدخل وعدم السيطرة على الإعانات الغذائية، أدى

إلى ازدياد العملة لدى الناس». هذا الوضع زاد من القدرة الشرائية المترافق مع فقدان السلع في الأسواق مما حفز على حصول قفزة كبيرة في التضخم المالي. هذا ما حدا بالكاتب ف. ماسكوف أن يذكر في كتابه «الأزمة الصعبة. الفقر والاحتجاجات في أعوام البيريسترويكا» الصادر عام (1993)، أنه في عام 1988 لوحظ انخفاض في الإنتاج الزراعي، مما انعكس انخفاضاً في حجم السلع الغذائية وبالتالي أدى ذلك إلى ارتفاع في الأسعار. أن استمرار تدهور سمعة المؤسسات الاقتصادية المركزية، ليس مردة فقط إلى القرارات المتناقضة التي تتخذها القيادة العليا، بل إلى انعدام الثقة في استقرار منظومة التموين ذاتها. بالنتيجة أضحى بعض المستهلكين يسعون إلى تكديس السلع. والأهم من كل ذلك أصبحت بعض الجمهوريات والمدن والمناطق تقوم بتكديس المزيد من السلع خشية فقدانها من الأسواق. في البداية هذا مس فقط المنتجات الزراعية، لكن فيما بعد ذلك شمل جميع السلع والمنتوجات بكافة أنواعها.

إن الرفوف الخاوية في المخازن لا بد أن يكون لها صدى خاصاً ومباشراً لدى عامة شرائح المجتمع مع مرور الزمن، ذلك الصدى يعبر عن نفسه دوماً لدى الناس بالشعور بالامتعاض الشديد، والذي له انعكاسات ذات طابع نفسي وسياسي واقتصادي. لقد انتشر في البلاد هوس في تكديس كافة أنواع السلع والمنتجات. أي أن إعدام الثقة في الاستقرار الاقتصادي أدى إلى ظاهرة انعدام السلع في المتاجر قبل أن يحصل انخفاض في الإنتاج السلعي فعلياً. إضافة إلى ذلك أن المؤسسات الصناعية لم تعد تتلقى المعلومات الكافية والضرورية حول حجم الطلبيات لإنتاج وتصنيع هذا النوع من السلع أو ذاك، هذا بدوره زاد من الصعوبات في الدورة الإنتاجية وأدى إلى مزيد من فوضى إنتاج السلع وانقطاعها.

بهذا الشكل، أن فقدان السلع الذي منشأه نفسي والناتج عن خوف المواطن من عدم حصوله على ما يحتاج من منتجات جعله يشتري أكثر من حاجته وهذا بدوره زاد من حجم المشكلة وأصبحت أكثر تعقيداً ووضوحاً.

إن أبعاد مؤسسات الحزب الشيوعي عن قيادة العملية الإنتاجية يعد العامل الأساسي في ظهور واستفحال الأزمة الاقتصادية في الفترة ما بعد عام 1989.

بعد الأشهر الثانية الأولى من عام 1990 لوحظ انخفاض في حجم الإنتاج بمقدار 20٪. وهذا تسبب في زيادة حجم وسرعة التضخم في البلاد كما أكد على ذلك الباحث الاقتصادي ايلمان وكانتروفيتش في كتابهما «تدمير المنظومة الاقتصادية السوفيتية» الصادر عام (1993). تطورت الأمور إلى الأسوأ فيما بعد، مما دعى غرباتشوف إلى طلب مساعدة للألمان في بداية عام 1990 - حسب أقوال جريدة شتيرن الصادرة في ألمانيا الغربية. حيث طلب معونة غذائية قوامها 500 ألف طن من اللحوم، 500 ألف طن من زيت عباد الشمس، 100 ألف طن من المعكرونة.

في تلك الفترة ارتفع التضخم المالي بشكل مخيف في البلاد ووصل إلى مستوى 80٪. في منتصف عام 1991، قيم الخبراء الاقتصاديون الوضع الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي أنه وصل إلى حالة الكساد العام. في شهر تموز من ذلك العام فاجأ غرباتشوف العالم بطلبه حول قبول الاتحاد السوفيتي عضواً في صندوق النقد الدولي. أن ذلك الطلب كان في غير محله وخرج عن كافة المعايير والقيم، حيث لم يكن أحد يتخيل، أن إحدى الدول العظمى مثل الاتحاد السوفيتي جثت على ركبتيها خانقاً وتتوسل العون من الدول المنافسة لها والتي وقفت سابقاً نداً لها لعشرات السنين.

في عامي 1990-1991 اشتدت قوة النزعات اليمينية وزادت من نفوذها وتدخلها على الصعيد السياسي والاقتصادي في البلاد. وهذا ناتج إلى حد كبير من سوء تدبير القيادة السياسية في البلاد التي أهملت الوضع الاقتصادي خلال فترة عامي 1988-1989. أن جهود غرباتشوف في تلك الفترة كانت منصبه على السياسة الخارجية وبسبب سياسات التنازلات من طرف واحد، حظي غرباتشوف بدعم الغرب وكيل المديح له من قبل الإعلام الغربي. مع العلم أن الوضع كان حينها في الاتحاد السوفيتي ينذر بحصول مشاكل حادة على صعيد الحياة السياسية والاقتصادية.

عند العودة إلى الأزمة الاقتصادية وتحليلها بشكل مختلف، نستطيع أن نستعين بكتابين رائعين صدرا بشكل لتتابع للمؤلف الأكاديمي آبل اغانبيغيان عامي 1988-1989. وللعلم أنه كان المستشار الاقتصادي الأول للرئيس غرباتشوف في

بداية «البيريسترويكا». حيث أظهر رأيه في ضرورة الإصلاح الاقتصادي مع بداية عهد الزعيم اندربوف. حينها ألف كتاباً بعنوان «التحديات الاقتصادية للبيريسترويكا» الصادر عام 1988 في جامعة انديانا الولايات المتحدة الأمريكية. ثم أصدر كتاباً آخر يختلف عن السابق وعنوانه «البيريسترويكا من الداخل: مستقبل الاقتصاد السوفيتي» والذي صدر في نيويورك بعد سنة من الكتاب الأول، كان المؤلف يؤيد إدخال تعديلات اقتصادية محدودة تعتمد على «آليات السوق». وحسب رأي الكاتب المحترم، هناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية أثرت بشكل كبير على حدة التغيرات الحاصلة منها:

أولاً -التغيرات الحاصلة داخل الحزب الشيوعي السوفيتي نفسه والتي سببها قيادته وعلى رأسها غرباتشوف، الذي أصدر قرارات كانت بمثابة الانتحار أو إصدار حكم الإعدام بحق الحزب الشيوعي السوفيتي.

العامل الداخلي الهام الآخر هو ازدياد نفوذ وقوة أنصار «اقتصاد الظل» داخل المجتمع السوفيتي.

إن الخبيران الاقتصاديان م. الكسيف و ف. بايل في مؤلفهما «ملاحظات حول حجم اقتصاد الظل في الجمهوريات السوفيتية السابقة» المنشور في جامعة ميشفن الأمريكية في شهر تموز عام 2001) يقران جدولاً مفصلاً حول تلك المعطيات. أنهما يعكسان حجم «الاقتصاد الثاني» مقارنة مع (حجم الإنتاج السلعي القومي للاتحاد السوفيتي» وكذلك حجم إنتاج الجمهوريات السوفيتية في عهد غرباتشوف وكذلك في فترة حكم يلتسن. بالرغم من اعتراضنا على طريقة حساب تلك المعطيات، إلا أن الاستشهاد بتلك المعطيات يعطينا تصوراً واضحاً هو حجم «الاقتصاد الثاني» في بعض الجمهوريات وسرعة نموه.

عادة أن المراقبين والمحللين الاقتصاديين، عندما يتحدثون عن «الاقتصاد الثاني» يقصدون اقتصاد «القطاع الخاص» في الاتحاد السوفيتي. لكن من حيث المبدأ أن عبارة «الاقتصاد الثاني» للتميز عن الاقتصاد الأساسي، أي «الاقتصاد الأول» أي الاقتصاد الرسمي الذي تديره الدولة ذو التخطيط المركزي أو ما يسمى عموماً القطاع العام.

مع بداية عام 1995، أصبح «الاقتصاد الثاني» في بعض الجمهوريات السوفيتية السابقة «أولاً» أي اقتصاداً رئيسياً ومسيطراً. فمثلاً بلغ حجمه في روسيا بشكل تقريبي حوالي 50٪ من مجمل الإنتاج وكذلك الأمر نفسه تكرر في أوكرانيا والقوقاز. أما ما يخص جمهورية استونيا وازبيكستان فلقد بقيت الأمور كما كانت عليه سابقاً

حجم «الاقتصاد الثاني» في بعض الجمهوريات السوفيتية السابقة قبل انهيار الاتحاد السوفيتي وبعده من حيث الإنتاج مقارنة مع القطاع العام

| اسم الجمهورية | نسبة الإنتاج، % | |
|---|---|---|
| | السنة 1989% | السنة 1995% |
| اذربيجان | 32.8 | 69.9 |
| بيلاروسيا | 28.6 | 43.5 |
| استونيا | 22.1 | 21.9 |
| جورجيا | 32.8 | 71.4 |
| كازاخستان | 32.8 | 49.8 |
| لاتفيا | 22.1 | 95. |
| ليتوانيا | 22.1 | 30.6 |
| أوكرانيا | 25.3 | 56.5 |
| اوزبيكستان | 32.8 | 28.5 |
| روسيا | 18.0 | 45.6 |

إن الفترة الزمنية 1989-1991 كانت عبارة عن فترة نمو سريع للرأسمالية السوفيتية التي كانت في مرحلتها الجنينية. أن قانون الجمعيات التعاونية الذي تم إصداره فتح الأبواب على مصاريعها لنشوء وتطور القطاع الخاص.

بهذا الخصوص، فإن روى مدفيديف يؤكد، أن مستثمري القطاع الخاص العاملين في «الاقتصاد الثاني»، وكذلك الكثير من المنشآت الحكومية سارعوا لتشغيل ملكياتهم الخاصة من خلال «التعاونيات». بهذا الشكل فإن أعداد «التعاونيات» قد ازدادت ليصبح عددها بعشرات الألوف. في الغالب عملوا في التجارة والبناء، لكن البعض منهم عمل بشكل مباشر أو غير مباشر في الإنتاج. سرت شائعات أن الكثير من تلك «التعاونيات».. تم تأسيسها بإرشاد أو بالاشتراك المباشر مع مسؤولين رفيعي المستوى. وحتى تم ذكر اسم رئيس وزراء روسيا نيكولاي

رجكوف بهذا الشكل فإن شكل «التعاونيات» مكنت من تحويل كميات كبيرة من المال والممتلكات الثابتة والتي تقدر قيمتها بمليارات الدولارات. وبعد غياب سيطرة الدولة إلى التجارة الخارجية، مكن ذلك من تهريب تلك الأموال إلى الخارج.

فيما بعد شعرت الطبقة الغنية الجديدة والطغمات المالية بالحنين إلى عهد غرباتشوف حيث كان جمع المال أسهل بكثير من عهد يلتسن. أن طبقة «رجال الأعمال الجدد» تشكلت في غالبيتها من الحزبين السابقين وموظفي الدولة. حسب معطيات الكاتب ستيفان سالتيك والتي ذكرها في كتابه «سيطرة وانهيار المنظومة السوفيتية»، الصادر عام 1998. فإن القسم الأعظم منهم كانوا من نشطاء الكمسمول (الشبيبة الشيوعية)، وهم أول من أسس أولى المصارف التجارية في البلاد والبورصات، أن مالكي الملايين من الشباب «شمروا عن سواعدهم» وشرعوا في العمل وتمكنوا بنجاح من القيام بأعمال التجارة الخارجية.

إن المسألة المتعلقة بتكوين وتأليف طبقة الأغنياء الجدد في الاتحاد السوفيتي وبقية الدول الاشتراكية السابقة الآخرى تعد من المواضيع الهامة والجدية جداً. بالرغم من أنه تم التحدث عن ذلك كثيراً، لكن المعلومات المفصلة حول ذلك تبقى محدودة وفي الحد الأدنى وبالنتيجة النهائية أن الطبقة الغنية الجديدة تكونت في الأغلب على أساس ثلاث شرائح اجتماعية وهي:

أ - أحفاد كبار الأغنياء الذين كانوا يملكون أموالاً وعقارات طائلة قبل الحكم الشيوعي والذين أعيدت إليهم أملاكهم.

ب - بعض كبار المسؤولين الحكوميين، والحزبيين وأعضاء وقيادات منظمة الشبيبة الشيوعية (الكمسمول).

ت - الأشخاص الذين جمعوا ثروات طائلة من خلال الفساد المالي والاتجار بالسوق السوداء، واحتكار السلع مع من كان يؤمن الحماية لهم من المسؤولين الحكوميين.

ضمن هذا المجال، تبدو أن المسالة واضحة ولا تحتاج إلى أي نقاش أو تفسيرات خاصة. لكن السؤال الذي يطرح نفسه، منطقياً، ما هي الطرق والأساليب أو ما هي الأسس أو المعايير أو الآليات التي تم استخدامها لكي يتمكن

هذا الشخص من الشرائح الاجتماعية التي تم ذكرها سابقاً أن يصبح غنياً والآخر يخفق؟

من الواضح جداً، أنه ليس جميع من كانوا أعضاءاً في الحزب الشيوعي السوفيتي والذين كانوا يعدون بعشرات الملايين، ولا جميع أعضاء وناشطي منظمة الشبيبة (الكسمول) أصبحوا أعضاءاً في «طبقة الأغنياء الجدد». وكذلك الأمر أن القسم الأعظم من منتسبي الجيش وقوى الأمن. أو مسؤولي وموظفي الحكومة لم يصبحوا رأسماليين، باستثناء قسماً ضئيلاً منهم. عند القيام ببحث لمثل ذلك التقسيم داخل أحفاد الطبقة الغنية في فترة ما قبل الثورة نجد أن ليس جميعهم أيضاً أصبحوا أغنياءاً. الكثير منهم لم يستطع استرجاع ما انتزع منه من أملاك بالرغم من الضجيج الإعلامي حول «قدسية واحترام الملكية الخاصة». أن قسماً كبيراً من طبقة الأغنياء الجدد أصبح غنياً بسبب حصوله وبقوة القانون على أملاك ليست من حقه، الأمر ينطبق كذلك على قادة عصابات الإجرام.

❖❖❖

هنا من الطبيعي أن نطرح السؤال التالي: ما هو الشيء الذي يربط مثل هذه المجموعات من الناس المختلفة المشارب والذين أصبحوا عملياً من عداد الطبقة الرأسمالية؟ وما هو الشيء الذي يميزهم عن أقرانهم من الطبقة الاجتماعية التي كانوا ينتمون إليها سابقاً؟

عادة أن الإجابات الرسمية على مثل تلك الأسئلة في مثل هذه الحالات سوف تتمحور حول إجابة وحيدة على الأغلب، وأن مثل أولئك الأشخاص يملكون مواصفات «مهنية وشخصية متميزة». لكنه في واقع الأمر توجد مثل تلك المواصفات لدى الكثيرين الذين أهملوا مع أنهم يتفوقون في مهنتهم وإبداعهم بإضعاف ممن أصبحوا أغنياءاً، ما هو الأسلوب أو الأسس والمعايير والتي وفقها تم اختيار من تم دفعه إلى الأعلى بينما تم إهمال الآخرين.

لا يوجد لدينا جواب على مثل ذلك النوع من الأسئلة وكذلك الأمر ينطبق على المؤلفات والأبحاث العلمية في الخارج. هناك الكثير من الأسرار المخبأة حول الأحداث التي جرت خلال العشرة - أو العشرين سنة الماضية داخل الاتحاد

السوفيتي السابق أو بقية دول أوروبا الشرقية الاشتراكية.

على كافة الأحوال سوف نحاول إعطاء أجوبتنا على تلك الأسئلة.

حسب وجهة نظرنا، هناك صفات واحدة تتصف بها الطبقة الرأسمالية القديمة منها «والجديدة» من الأغنياء الجدد، وكذلك الأمر ينطبق على عصابات الفساد والإجرام وتتلخص في ميلهم وقدرتهم على تجيير جهود الآخرين لمصلحتهم الشخصية. في واقع الأمر لا يحق لهم مطلقاً اغتصاب أملاك الآخرين وأموالهم والأشياء القيمة الأخرى. هناك الكثير من الأسرار الاجتماعية ومن ضمنها الكثير من الأسرار المتعلقة بعمل اقتصاد الظل والمتاجرة بالسوق السوداء. والتي قام غرباتشوف بإصدار قوانين تشرعها. حسب المعطيات المقدمة من قبل الخبير في الجريمة المنظمة في الاتحاد السوفيتي ستيفان غيندل فإن 60٪ من التعاونيات التي تم ترخيصها يديرها كبار رجال الجريمة المنظمة في البلاد. إضافة إلى ذلك يؤكد في كتابه «الجريمة المنظمة: المافيا الجديدة في روسيا» الصادر عام (1995)، أنه مع نهاية عام 1991، عندما كانت الشركات والمؤسسات الخاصة تعمل في غالبيتها بكل حرية اعتماداً على «أسس قانونية» كانت 15٪ على أقل تقدير من مجمل كمية السلع التجارية والخدمات تمر عبر قنوات «السوق السوداء».

أن منح الحرية الغير محدودة لسلطة «السوق» كانت تترافق مع ازدياد عملية تدمير الحزب الشيوعي السوفيتي ومنظومة التخطيط المركزي للاقتصاد الاشتراكي. نذكر أنه في عام 1987 حين تم اتخاذ قرار حول «سياسة الإصلاحات الجذرية» تم تقديم شكوى مفادها، أن ما يطلق عليه تسمية «منظومة «إدارة وقيادة الاقتصاد» والمقصود بذلك الحزب والمنظمات التابعة له التي تدير الاقتصاد الاشتراكي والقطاع العام إضافة إلى المؤسسات الحكومية المسؤولة عن التخطيط المركزي للاقتصاد هي علة العلل وسبب جميع الإخفاقات الاقتصادية في البلاد.

مع سير عملية تحييد وتدمير وحل بنية الحزب والوزارات المركزية والتي كانت مهمتها المباشرة هي قيادة وتنظيم وتنسيق الأنشطة الإنتاجية - الاقتصادية، كان أنصار «السوق الحرة» دون موارية يعملون باتجاه «العلاج الاقتصادي بالصدمة». هذا يعني في الواقع الانتقال إلى نظام تسعى القيادة العليا

بكل ما أوتيت من قوة وباستخدام كافة السبل لتحقيقه يكون فيه القطاع الخاص هو المسيطر، والذي يهدف بالدرجة الأولى الحصول على الربح باستخدام كافة السبل مثل «الاحتكار والاستغلال والألاعيب المالية بالإضافة إلى الدعاية السياسية والضغط والابتزاز من خلال استخدام السلطة وأجهزة الدول الأمنية.

هذه «القفزة العمياء» والغير ضرورية باتجاه الرأسمالية لم تقتصر فقط بالانتقال إلى اقتصاد «السوق الحرة»، لأنه في ذلك الوقت كان يعارضها علناً عدد من كبار مسؤولي الحزب والحكومة ومنهم رئيس الوزراء نيكولاي ريجكوف الذي يعد بحكم مهنته العالية وتخصصه وسيرة حياته وانتمائه إلى النخبة الحاكمة من كبار المراجع في المجال الاقتصادي داخل الاتحاد السوفيتي. أن الباحث جيري هيو في كتابه «الديمقراطية والثورة في الاتحاد السوفيتي خلال أعوام 1985-1991» الصادر (عام 1997) يذكر كلام ريجكوف، أن غرباتشوف قام على عكس سير الإصلاحات في الصين بالسير على طريق إضعاف بل وتدمير الحزب الشيوعي والدولة، بينما كان المفروض أن يتم العكس تماماً.

«في البداية فكرت، أن غرباتشوف ببساطة لم يكن يدرك جدية وتعقيد المشكلة - قال ريجكوف - لكنه مع مرور الزمن، وبعد عدة نقاشات معه، وخصوصاً أثناء انعقاد مؤتمر المكتب السياسي حول هذه المسالة، تبين لي أنه يفعل ذلك عن سبق إصرار وتصميم. من خلال إلغاء كل ما يمت بأي علاقة إلى التخطيط الاقتصادي. لقد أيد غرباتشوف آراء ومواقف يعقوبليف، مدفيديف وشفردنادزه الداعية إلى ترك المنتجين يأخذون زمام المبادرة ويقررون هم بأنفسهم وبشكل مباشر ما عليهم فعله وبشكل مستقل، وأن يجيدوا التوجه في السوق بسرعة وأن يفهموا ويدرسوا كل شيء وأن يقيموا العلاقات المتبادلة فيما بينهم فيما يخدم مصالحهم المشتركة، لقد اعتقدوا أنه من خلال ذلك سوف يتمكن المنتجون و«بمفردهم» من حل كل المشاكل والمعضلات والمهام التي تحتل أهمية حكومية خاصة. أن خطط يعقوبليف ومدفيديف وشفردنادزه المدعومة من غرباتشوف قادت الاتحاد السوفيتي إلى طريق الانهيار والتفكك».

أن تلك النزعات ازدادت زخماً من خلال تصرفات غرباتشوف وسياسته بتنفيذ

«الإصلاحات الجذرية» والتي أدت إلى تدمير الحزب الشيوعي السوفيتي بشكل تام والذي لم يعد يعتبره قاعدته السياسية وموئل الدعم. على الأغلب أنه اعتمد على المؤسسات الحكومية الجديدة التي أحدثها. لقد كان واثقاً أنه من خلال ذلك سوف يتمتع بمزيد من الحرية والاستقلالية الشخصية في العمل، هذا حصل في شهر آذار عام 1990 عندما اكتفى بشغل منصب رئيس الاتحاد السوفيتي.

إضافة إلى ذلك فإن الحالة العامة لقيادة الدولة والوضع الاقتصادي فيها قد تعرضها إلى ضغوط إضافية متزايدة بسبب عوامل أخرى متعددة أثرت على أسس الاستقرار. من بينها على سبيل المثال انتفاضة عمال التعدين في تموز عام 1989. والتي اشتعلت شراراتها كنتيجة لسوء الوضع الاقتصادي وسبباً له في نفس الوقت زادت من عدم الاستقرار الاقتصادي في البلاد، وكذلك أدت إلى ذعر حقيقي داخل أوساط بعض النخب الحاكمة في موسكو. لذلك ليس من المستغرب أن تحصل أمور وأشياء بعد ذلك في مجال الحياة السياسية العامة للبلاد كانت تعتبر منذ مدة قريبة غير منطقية.

❖❖❖

عامل آخر مؤثر، أنه التأثير الإعلامي المضلل والذي تم استخدامه للتأثير على عمل المجتمع بما فيهم عشرات ملايين العمال، من خلال طاقم إعلامي حاذق، حيث استطاع تحريف موقف ليـنين من التراجع التكتيكي المؤقت حيال تطبيق الاشتراكية وذلك عندما طبقوا في بداية الثورة «السياسة الاقتصادية الجديدة (النيب) » وحرفوا أسباب تبنيها، واعتبروا ذلك أنها عودة الأحوال إلى طبيعتها من خلال الرجوع إلى «اقتصاد السوق» أي الاقتصاد الرأسمالي: حول هذا الموضوع تم التطرق في الكتاب المنشور (عام 1991) من قبل الباحثين المتعاطفين مع غرباتشوف أ. جونس وف. مسكوف الذي عنوانه «مناقشات حادة حول الاقتصاد السوفيتي ودور السوق. مختارات» ، لقد لعب التحريفيون من أنصار البيريسترويكا دوراً كبيراً في تضليل الرأي العام حول جوهر ومبادئ سياسته النيب (السياسة الاقتصادية الجديدة) وكذلك حول مفهوم الاقتصاد الاشتراكي ذي التخطيط المركزي.

طرحت أيضاً وجهات نظر حول ما يسمى «التطابق» بين المشاكل الاقتصادية الحالية وتلك التي حصلت قبل أكثر من نصف قرن من الزمان، والتي تم مناقشتها داخل الحزب حول تصنيع البلاد. حينها أغلب أعضاء الحزب رفضوا «خطة بوخارين»، بينما لاقت خطة ستالين موافقة الأغلبية والتي تدعو إلى تسريع عملية التصنيع في البلاد، والتي تعتمد على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وعلى التخطيط المركزي الموحد لعموم الدولة. كل ما تم تحقيقه من نجاحات وبناؤه خلال العقود الستة المنصرمة كان على هذا الأساس. لقد نجح الاتحاد السوفيتي وخلال فترة قصيرة باللحاق بركب الدول الرأسمالية المتقدمة في الكثير من المعايير والمؤشرات محققاً بذلك إنجازات باهرة.

وكما يؤكد الباحث المعاصر سيرغي كاراموزا في كتابه «الحضارة السوفيتية من البداية وحتى الانتصار العظيم»، «في سنوات البيريسترويكا (في عام 1989) تم إجراء حسابات رياضية بطرق حديثه. لنموذج بوخارين الاقتصادي أظهرت تلك الحسابات أنه لو تم الاستمرار يتبنى سياسة (النيب) لتحقق نمواً اقتصادياً عاماً بحدود 1-2٪ سنوياً. وفق هذا المعيار كان من الممكن أن يحصل تأخر كبير ليس فقط عن اللحاق بالغرب، بل وعن التزايد السكاني للاتحاد السوفيتي البالغ 2٪ سنوياً. وهذا سوف يؤدي لخسارة أي حرب يخوضها الاتحاد السوفيتي ولازداد مستوى فقر الشعب، مما قد يسبب بانفجار اجتماعي. لذلك حينها تم السير على طريق تصنيع البلاد بأقصى سرعة.

أما ما يخص «برنامج بوخارين»، لم يتم تنفيذه أبداً. ولا أحد يعرف عملياً إلى ماذا كان قد يوصل مع هذا لم يبق منه إلا توقعات، بأنه لو تم تبنيه، يمكنه أن «يسهل كثير» عملية تنمية وتطور البلاد. حينها أيضاً قدموا وعوداً مشابهة لو تم تبني «اقتصاد السوق» المترافق مع تعاون وثيق مع الغرب. أن تلك الخرافات تجد دائماً من يتذكرها. وخصوصاً في تلك الفترة التي كان أمام البلاد مهام وعقبات تجب تخطيها وحلها في مجال التنمية. وهكذا حصل تماماً في زمن غرباتشوف و«البيريسترويكا التي تبناها» في ثمانينات القرن العشرين. ما يميز حقبة غرباتشوف عن الحقبة الماضية، وكما يؤكد الكاتبان جونس وموسكوف في كتابهما، أن

المناقشات هنا دارت ليس أي الطريقين يتوجب على البلاد أن تسلكهما، بل ما هي السرعة الواجب السير بها للوصول إلى «اقتصاد السوق» وإلى النظام الرأسمالي.

وفق نفس السياق، قام الغرب بتوجيه ضغط هائل على قادة البيريسترويكا، لتنفيذ جملة من النصائح الاقتصادية حول الإصلاحات المزمع تنفيذها بهذا الغرض قدم إلى موسكو وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر. وحسب أقوال الباحث جيري هيو فإن الغرب قد قام بلعبة ماكرة بما يخص تقديم القروض إلى الحكومة السوفيتية. في نفس الوقت وبشكل مفاجئ نشطت الاتصالات بين رجال الاقتصاد السوفييت ونظرائهم الغربيين - حيث تم عقد العديد من «اجتماعات العمل» والمؤتمرات المشتركة التي ناقشوا فيها مبادئ وآليات الانتقال إلى «اقتصاد السوق الحرة»، التي تقدم «جميع العلاجات الناجعة ومن كافة الأمراض». حيث تبين بساطة وسذاجة أولئك المستمعين المطيعين القادمين من الشرق. في الاجتماعات المتعددة التي حصلت في موسكو والتي دارت فيها مناقشات مكثفة بهدف تحفيز المسؤولين والإعلاميين الذين سوف يمهدون الطريق «لاقتصاد السوق الجديدة». من أجل ذلك أيضاً تم اختيار ودعوة عدد من الاقتصاديين السوفييت لحضور دورة تدريبية بالشأن الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية. ونظموا لبعضهم زيارات إلى المنشآت الاقتصادية الأكثر ربحاً.

❖❖❖

على امتداد العام 1989، قام المضارب والملياردير الأمريكي جورج سايروس بدعم مجموعة سرية من المستشارين والباحثين والتي أمنت له علاقة مع كبار مسؤولي البلاد، للترويج لأفكار سايروس في التمهيد لما يسمى «المجتمع المفتوح» قاموا بنشاطات هادفة تدعو إلى «ضرورة» تأسيس ما يسمى «القطاع الاقتصادي المفتوح» لكي يكون جسراً للانتقال إلى النظام الرأسمالي بشكل كامل. (أن تلك العبارة: تم انتقاؤها من أعمال كارل يوبيرا بالنتيجة قام سايروس بنشر شبكة ضخمة من العملاء والمساعدين في كافة أرجاء العالم تسعى لنشر الموديل السياسي للاقتصاد الحر وفق النموذج الأمريكي المعاصر). أن تلك الحملة الواسعة والمنسقة حصلت تحت رعاية ودعم غرباتشوف نفسه.

لكنه شخصياً امتنع عن اتخاذ القرار بشأن الانتقال التام والكامل إلى نظام اقتصاد السوق الحر غير المحدد. من المحتمل أنه تخوف من انخفاض شعبيته داخل البلاد وكذلك اعتقد أن استخدام أسلوب «العلاج بالصدمة» في الاقتصاد سوف يقوي خصوصه في معسكر «الديمقراطيين» المتنامي القوة.

أن الشخص الأكثر جرأة في استخدام أسلوب «العلاج بالصدمة» في الاقتصاد والمجتمع هو رئيس وزراء روسيا الاتحادية باريس يلتسن. أن موقفه بتبني ذلك الأسلوب تخطى موقف السلطة الاتحادية.

هكذا وعلى سبيل المثال، تم تعيين الأكاديمي ليونيد ابالكين في منصب نائب رئيس مجلس الوزراء في الاتحاد السوفيتي في شهر تشرين الثاني عام 1989 والذي اقترح خطة لتطوير اقتصاد البلاد خلال فترة 6 سنوات، والتي تلحظ موضوع «الخصخصة»، ودراسة رفع الأسعار بشكل معقول. لكن في عام 1990 تم الانتقال إلى خطة جديدة والتي تلحظ إدخال تدابير ومبادئ وآليات «السوق الحرة» بشكل أكثر حدة ضمن قطاعات متعددة من الاقتصاد الوطني. لقد حاول ريجكوف وأنصاره من الخبراء الاقتصاديين إلى عدم الرضوخ إلى ضغوط السلطة الروسية بزعامة يلتسن الداعية إلى تنفيذ «العلاج بالصدمة». والانتقال «الصاعق» واللامحدود إلى «اقتصاد السوق»، أي إلى النظام الرأسمالي، لكنهم لم يوفقوا في ذلك.

في ذلك الوقت انصبت جهود ريجكوف إلى اتخاذ مواقف الحذر والتأني في موضوع «الإصلاحات»، لكن خصمه يلتسن كانت قوته السياسية تزداد بشكل سريع. بنتيجة ذلك، قام غرباتشوف في شهر تموز عام 1990 بإعفاء ريجكوف من منصبه، وعقد صفقة بشكل مباشر مع يلتسن الذي كان يشغل منصب رئيس المجلس الأعلى لجمهورية روسيا الاتحادية (أي رئيس جمهورية روسيا الاتحادية).

بالاشتراك مع يلتسن تمت الموافقة على تعيين الاقتصادي الليبرالي ستانسلاف شتالين لكي يعد ويحضر «برنامجاً بغية الانتقال إلى اقتصاد السوق» ويكون من ضمن الفصل الاقتصادي للمعاهدة الاتحادية الجديدة.

❖❖❖

قدم شتالين مقترحاته وفق ما يسمى «خطة 500 يوم» والتي أخذت بعين

الاعتبار أكثر المطالب الراديكالية «للمعسكر الديمقراطي» في خضم التجاذب الشخصي بين غرباتشوف ويلتسن بما يخص المعاهدة الاتحادية. لحظت الخطة مسالة «الخصخصة الكاملة»، و«الاستقرار المالي» وخصوصاً ضمن المائة يوم الأولى». وحسب تقييم الخبير الاقتصادي جيري هيو، أن ذلك عبارة عن «مثال للتهريج المضحك والخروج عن الواقعية الاقتصادية».

كذلك تم دراسة موضوع رفع أسعار السلع ذات الاستخدام الواسع التي يحتاجها المواطن يومياً. إضافة لذلك تضمنت خطة شتالين تحصيل الضرائب من المواطنين وكذلك أن تقوم الجمهوريات الاتحادية بتحويل أموالاً يتم تحديدها لتمويل خزينة الحكومية المركزية، ولحظت الخطة أيضاً أفضلية تنفيذ القوانين الخاصة بكل جمهورية إذا كانت تتعارض مع القوانين الاتحادية.

في هذه المرة أصبح من الواضح بالنسبة إلى غرباتشوف أن خطة شتالين عديمة الجدوى وتهدف في الأساس إلى إلغاء الاتحاد السوفيتي ومؤسساته الاتحادية. عندها شعر غرباتشوف بتهديد لمستقبله السياسي، لذلك قام بإجهاض خطة شتالين المقترحة. بعد مدة من الزمن أي في شهر تشرين الثاني عام 1990 كلف غرباتشوف مستشاره الاقتصادي ابيل غانبيغيان باقتراح خطة بديلة بالاشتراك مع شتالين ون. بيتراكوف. مؤكداً على إظهار دوره المركزي في مجريات الأمور.

أن الخطة الجديدة المقدمة باسم رئيس الاتحاد السوفيتي، تشابه الخطط السابقة التي تلحظ رفع الأسعار. هذه الخطة رفضتها حكومة روسيا الاتحادية برئاسة يلتسن وبمبادرة منه، تم إصدار قانون يمنع رفع الأسعار.

بالرغم من الديماغوجية السياسية التي يتصف بها يلتسن بوضوح، لكنه نجح في تخطي هذه المرحلة. إضافة إلى ذلك كان لديه مستشارين امتلكوا حساساً مرهفاً جعلهم يرتقون درجات السلم درجة درجة ويحلون المهام السياسية بالتتابع.

كانت المهمة ذات الأهمية القصوى بالنسبة لهم هي السعي لتفكيك الاتحاد السوفيتي. من خلال ذلك تتاح لهم الفرصة ودون اية عوائق لإقامة النظام الرأسمالي على مساحة شاسعة تقدراً بسدس مساحة الكرة الأرضية. من أجل ذلك كان لا بد من إزاحة غرباتشوف من على خشبة المسرح السياسي، بالمقابل كان غرباتشوف

حريصاً على التمسك بمنصبه زعيماً للاتحاد السوفيتي.

من الواضح أن خطة شاتالين «ذات 500 يوم» تمت صياغتها بحيث تؤمن حل كلا المهتمين. لكنه في واقع الأمر عندما رفضت سلطات روسيا الاتحادية زيادة الأسعار، المقترحة من قبل الحكومة المركزية، اعتبر ذلك أنه ضربة موجهة إلى غرباتشوف شخصياً. من المستبعد أن مستشاري يلتسن لم يكونوا على علم، أن الانتقال إلى النظام الراسمالي وسيطرة «السوق الحرة» والسعي بأي شكل للحصول على الربح، لا يمكنه أن يحصل بدون قفزات مؤلمة للأسعار.

عندما رفض غرباتشوف خطة «الخمسمائة يوم»، فهم من تبقى من أنصاره أن رفضه لخطة شاتالين، هذا يعني من الناحية السياسية تراجعاً من قبله عن برامج التوجه الرأسمالي وعن حل الاتحاد السوفيتي. بهذا الشكل «انفرط عقد أنصار البيريسترويكا من الداخل» وذهب كل في طريقه. لقد أدرك كل من يعقوبليف، شفردنادزه، ميدفيدف شاخنزاروف وتشرنيايف وبكل وضوح أن استمرار منصب رئيس الاتحاد السوفيتي لم يعد له كبير أهمية، وأدرك غرباتشوف ذلك أيضاً. جميعهم دعموا «خطة 500 يوم»، لكن بعد أن قام غرباتشوف بإجهاضها تحت ذرائع شتى غادر أنصار قاربه الغارق وتركوه وحيداً. انتقل وزير الخارجية السابق ادوار شفردنادزه إلى بلده جورجيا وتزعم حكومتها.

أما ما يخص غرباتشوف، راح يبحث لنفسه عن أنصار لدعمه وسط معارضي التوجهات الرأسمالية واقتصاد السوق. مثل وزير العدل المعين حديثاً ومدير وكالة الأنباء السوفيتية «تاس» ومعاون وزير الداخلية. في واقع الحال أن اختيار غرباتشوف لتلك الشخصيات لم يحالفه النجاح، لكنه أعطى مؤشراً على التحول في نهجه السياسي.

خلال الأعوام الأخيرة لقيادة غرباتشوف عجز عن إكمال أي مشروع أو خطة شرع في تنفيذها مهما تكن صفتها أو طبيعتها. بينما يلتسن نجح في إلغاء أي مبادرة لم تكن نابعة منه شخصياً. وفي تلك الأثناء استمر الوضع الاقتصادي في تدهوره.

❖❖❖

أن الأشهر الأولى من عام 1991 تميزت باستمرار التدهور الاقتصادي. وأصبح

جلياً أنه ليس لدى غرباتشوف أي خطة، أو أي فكرة حول كيفية الخروج من الحالة المتردية للبلاد.

هذا «السر» أصبح معروفاً جيداً للأشخاص المقربين منه في قيادة الحزب والحكومة. وكما هو معلوماً أن أغلب الأشخاص الذين يشغلون المناصب الهامة كان غرباتشوف بالذات هو من دعمهم. في شهري أيلول وتشرين ثاني عام 1990 على وجه الخصوص تعرض إلى انتقادات حادة حتى من القيادات التي عينها هو شخصياً. أن د. اغستينو في كتابه «ثورة غرباتشوف» يؤكد أنه في شهر نيسان عام 1991 وأثناء التصويت في اللجنة المركزية جرت محاولة إلى عزله من منصبه هذه المحاولة تكررت أيضاً في شهر حزيران على مستوى البرلمان الاتحادي هذه المرة.

في كتاب جيري هيو «الديمقراطية والثورة في الاتحاد السوفيتي، 1985-1991» تضمن شرحاً تحليلياً مفصلاً عن بعض مراحل الأزمة السياسية الحاصلة عام 1991.

في تلك الفترة تكون انطباع لدى أغلب قيادات الحزب والدولة، بأن غرباتشوف يحاول القيام بعقد صفقة من وراء ظهرهم مع يلتسن بما يخص المعاهدة الاتحادية الجديدة للاتحاد السوفيتي بالذات. وأن هذه الصفقة عبارة عن استسلام تام أمامه، لأن يلتسن يعد مشروع قانون يحظر على الهيئات الاتحادية جمع الضرائب. وخصوصاً أن يلتسن وبمبادرة منه منع نشاط الحزب الشيوعي داخل الجيش، إضافة إلى ذلك حرم الخزينة الاتحادية من العائدات النفعية داخل روسيا. إضافة إلى ذلك وافق غرباتشوف على حل مؤتمر نوب الشعب السوفيتي. يؤكد د. هيو أن يلتسن تمكن من ربح جميع معاركه التي خاضها ضد خصومه وتمكن من توسيع نفوذه في مجال الحياة السياسية وقيادة الدولة رغما عن القيادة الاتحادية.

بالرغم من أن جميع من في السلطة كانوا في البداية هم من رجال غرباتشوف وأنصاره، لكن تدهور الأوضاع خلق لديهم انطباع بضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لمنع تفكك مؤسسات الدولة السوفيتية وانهيار هيئات السلطة فيه. لذلك نضجت فكرة لدى بعض قيادات الدولة لتشكيل ما أصبح يعرف في التاريخ «لجنة الطوارئ الحكومية».

حسب وجهة نظرنا، أن الأحداث والتطورات التي رافقت تشكيل وعمل تلك

اللجنة، أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها اتصفت بالغرابة والإبهام. في وقت متأخر من يوم 19 أب عام 1991، قام 6 من كبار مسؤولي الدولة بالقدوم فجأة إلى المقر الرئاسي الواقع على شواطئ البحر الأسود حيث كان يقضي غرباتشوف هو وأفراد أسرته إجازة استجمام صيفية هؤلاء الأشخاص هم النائب الأول لرئيس لجنة الدفاع في الاتحاد السوفيتي أوليغ ياكلانوف ورئيس هيئة التصنيع في الاتحاد السوفيتي الكساندر تيزياكوف، عضو المكتب السياسي أوليغ شينين، قائد القوات البرية في الاتحاد السوفيتي الجنرال فالنتين فارنيكوف، مساعد غرباتشوف فاليري بولدين وقائد حرس غرباتشوف الشخصي يوري بليخانوف.

لقد اقترح المسؤولين المذكورين على غرباتشوف تسليم سلطاته إلى نائب رئيس الاتحاد السوفيتي غينادي يانايف. الذي يقوم بدوره بإعلان حالة الطوارئ لوقف الفوضى وحالة انهيار الدولة ومؤسساتها وإعادة الأمور إلى نصابها. خلال ذلك خاطب باكلانوف غرباتشوف بشكل مباشر قائلاً: «ليس مطلوباً أي شيء نحن سوف نقوم بجميع الأعمال القذرة». حسب تحليلات جيري هيو «أن بعض أشخاص هذه المجموعة اعتبروا أن غرباتشوف وافق على اقتراحهم. لكن في واقع الأمر، يقال أن ردة فعله كانت غاضبة وعدوانية».

إضافة إلى الأسماء التي تم ذكرها سابقاً اشترك في عضوية لجنة طوارئ الدولة، رئيس مجلس السوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي انتولي لوكيانوف. رئيس مجلس الوزراء فالنتين بافلوف، وزير الدفاع ديميتري يازوف، وزير الداخلية باريس بوغا، رئيس حزب الفلاحين فاسيلي ستار دوبيتس، رئيس المخابرات السوفيتية ك. ج. ب. فلاديمير كروتشكوف ونوابه ف. غروشكو وغ. اكايف... الخ حسب معلومات غير رسمية، يعود إلى كروشكوف الدور الرئيسي في تشكيل وتنظيم لجنة الطوارئ الحكومية. بعد فشل انقلاب لجنة الطوارئ وفي ظروف غامضة وجد وزير الداخلية بوغو مقتولاً في ظروف غامضة حصل ذلك في يوم 12 آب عام 1991 واعتبر الحادث انتحاراً. كذلك أعطي نفس التفسير إلى موت مرشال الاتحاد السوفيتي ومستشار الاتحاد السوفيتي للشؤون العسكرية س. ف. أخراميف وحصل ذلك أيضاً في ظروف غامضة. قيل حينها أنه انتحر في مكتبه صبيحة يوم 24 أب. أن

الكاتب أ. ب. شيفياكين في كتابه «لغز موت الاتحاد السوفيتي، تاريخ من المؤامرات والخيانات منذ عام 1945 حتى عام 1991» علق على تلك الأحداث «أن تفسير موت الجنرال انتحاراً عبارة عن سخافة غير مقبولة وغريبة. حدث ذلك بعد أن حضر المرشال نص كلمة أراد أن يلقيها في اجتماع مجلس السوفييت الأعلى، مخاطباً الأعضاء وداعياً إياهم إلى وقف تفكك الدولة». وبعد مدة من الزمن أي في 26 أب يتساءل الكاتب مالغز مقتل ن. كروتشين عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي ومدير جلساتها منذ عهد اندريوف والذي وجد جثة هامدة بعد أن تم إلقاؤه من نافذة شقته الواقعة في الطابق الخامس؟!

يحتوي الكتاب أيضاً معلومات هامة حول موت عدد كبير من ضباط مكافحة التجسس السوفييت في ظروف غامضة أيضاً والذين قدموا معلومات غاية في الأهمية إلى ك. ب. ج تثبت النشاط المخابراتي الأجنبي الكثيف والهادف إلى تدمير الاتحاد السوفيتي، لقد تميز عملهم بالعبقرية وموتهم الغامض يطرح ألف سؤال وسؤال!.

إضافة إلى ذلك يستعرض الكاتب ظاهرة ملفتة للنظر متزامنة مع بداية تنفيذ برنامج الإصلاحات السياسية (البيريسترويكا) في الاتحاد السوفيتي وهي وقوع حوادث موت مفاجئ لكبار المسؤولين العسكريين في الاتحاد السوفيتي وحلف وراسو «وكأن الأمر عبارة عن لائحة اغتيالات منظمة بحقهم» وكان يتم تفسير ذلك لأسباب طبية، مثل السكتة القلبية، أو الجلطات الدماغية... مثلاً في 20 تشرين أول عام 1984 توفي وزير الدفاع السوفيتي المرشال ديميتري أوستينوف، وفي يوم 15 كانون الثاني عام 1985 توفي وزير دفاع جمهورية تشيكوسلوفاكيا مارتين دوزور، في 2 تشرين أول عام 1985 توفي وزير دفاع جمهورية ألمانيا الشرقية هانس هوفمان، وفي 15 تشرين أول عام 1985 تبعه متوفياً نظيره وزير الدفاع الهنغاري م. اولاخ.

إذا كان يمكن قبول تفسير وفاة وزيري الدفاع السوفيتي والتشيكي بسبب التقدم في السن، فإن مارتين دوزور لم يتجاوز عمره حين وفاته الـ 65 عاماً، أما اولاخ كان عمره 59 عاماً، بالطبع قد تكون أسباب الموت متعددة، لكن ما يلفت النظر هذه المصادفات الغريبة وتزامن الوفيات مع بداية تطبيق نهج البيريسترويكا.

❖❖❖

في صباح يوم 19 آب أعلن التلفزيون السوفيتي أنه وبسبب مرض الزعيم السوفيتي ميخائيل غرباتشوف، فإن السلطة سوف تصبح مؤقتاً بيد لجنة الطوارئ الحكومية، أما مهمة رئيس الاتحاد السوفيتي فسوف توكل إلى نائبه غنادي يناييف.

وبتكليف من لجنة الطوارئ فلقد تمركزت في بعض المناطق الإستراتيجية والهامة في موسكو بعض الوحدات العسكرية من الجيش الأحمر معززة بالدبابات على الأغلب أن هذا الإجراء عبارة عن استعراض للقوة إلى من يهمه الأمر من قبل اللجنة.

في الأيام التالية تبين أن اللجنة لم تكن عازمة على استخدام القوة، بل مجرد تلويح بها. إذ أن العربات القتالية والدبابات لم تكن مزودة بالذخيرة القتالية ولا بالمحروقات والجنود أيضاً لم يكن لديهم ذخيرة حتى لأسلحتهم الشخصية.

إذا كانت لجنة الطوارئ حقاً جادة بما أقدمت عليه، فإن عدم تزويد العربات القتالية والجنود بالذخيرة أمر لا يمكن فهمه أو تفسيره. أن هذا التصرف وعدم الجدية كان العامل الأساسي في فشل العملية منذ بدايتها الأولى. إضافة إلى ذلك، أضحت حياة أطقم الدبابات بسبب نقص الوقود والذخيرة في خطر مميت وخصوصاً بعد أن ظهرت في الأيام التالية مجموعات مقاتلة من «معسكر الديمقراطيين» مزودة بالزجاجات الحارقة والتي لا يعرف من أين ظهرت» والتي أخذت تلقي قنابل الملتوف على المدرعات المسالمة.

في التاسع عشر من شهر آب وزعت وكالة الأنباء السوفيتية تاس «نص كلمة إلى الشعب السوفيتي» موجهة من لجنة الطوارئ الحكومية مخاطبة وجدان وضمير الشعور الوطني لأفراد الشعب السوفيتي، وإلى ضرورة إعادة النظام والانضباط حسب القانون ودستور البلاد المعمول به. كما ركزت الكلمة على وجود قوى متطرفة وانفصالية، تسعى إلى إلغاء الاتحاد السوفيتي وتدمير الدولة والاستيلاء على السلطة بأي ثمن»، وكذلك عملت كل ما وسعها لتحويل الاقتصاد الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي وهذا يعد من أفعال المغامرين. وهذا أدى إلى انخفاض حاد في

مستوى معيشة الغالبية العظمى من أفراد الشعب السوفيتي، وازدهار التجارة في «السوق السوداء» واحتكار السلع والمواد الغذائية. لقد دمروا سمعة وهيبة الاتحاد السوفيتي في العالم. لذلك أخذت لجنة الطوارئ الحكومية على عاتقها واجب «تنظيف الشوارع من المجرمين، ووضع حد لسرقة ثروات الشعب»، وإعادة النظام والانضباط إلى سابق عهده، ذكر في الوثيقة أيضاً أنه سوف يتم استفتاء الشعب على مضمون معاهدة اتحادية جديدة.

في مساء يوم 19 أب دعت اللجنة إلى عقد مؤتمر صحفي يضم صحفيين أجانب وسوفييت. أن الانطباع العام عن ذلك المؤتمر كان غريباً، إذ لم يكن تنظيمه موفقاً والمشاركين به من أعضاء اللجنة كانت تنقصهم الثقة بالنفس والحزم واتصف سلوكهم فيه بالعصبية والتوتر. بهذا الشكل اتسمت تصرفات اللجنة عموماً. على امتداد الأيام الثلاثة التي تلت الانقلاب، انشغلت وكالات الأنباء العالمية وعلى رأسها CNN وراديو الحرية في التركيز على ذلك الحدث وتحليله دون انقطاع، وأعلنوا صراحة وقوفهم إلى جانب المعسكر «الديمقراطي» بزعامة يلتسن.

أما ما يخص يلتسن نفسه فلقد ظل منزوياً طيلة هذه الفترة ولم يبد أي حراك على الإطلاق. إضافة إلى ذلك أتيحت له ولأنصاره فرصة التجمع والتحصن في مبنى البرلمان الروسي. لم تقدم لجنة الطوارئ على اعتقال يلتسن أو قطع الاتصال عنه أو عن البرلمان الروسي.

أتيحت الفرصة إلى يلتسن وبقية قادة «المعسكر الديمقراطي» دون عائق لإجراء مقابلات صحفية والادلاء بتصريحات مثيرة عبر وسائل الإعلام الغربية. إضافة إلى ذلك لم يمانعهم أحد من إقامة التحصينات حول البرلمان وحتى الاستعانة ببعض الوحدات العسكرية. حيال كل ذلك لم تقم لجنة الطوارئ بأي إجراء.

إن العديد من المراقبين الغربيين الذين تابعوا سير الأحداث، استغربوا عدم قيام القيادة العسكرية العليا للجيش بأي إجراء حيال المعتصمين في مبنى البرلمان الروسي بزعامة يلتسن ومنهم مؤلف كتاب «نهاية الآلة العسكرية السوفيتية للكاتب وليم آدم والذي يعبر عن اندهاشه الشديد حيال ذلك حين يقول «خلال الثلاثة أيام ابتداء من 19 ولغاية 20 آب لم تقم القيادة العسكرية العليا لا في النهار

ولا في الليل بأي مضايقة أو هجوم على مبنى برلمان جمهورية روسيا الفيدرالية الذي كان يتواجد به باريس يلتسن وأنصاره». لكن الزعيم «الديمقراطي» يلتسن نفسه بعد عدة سنوات وفي فترة رئاسته لروسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، أمر بقصف ذلك البرلمان بمدافع الدبابات بشكل مباشر حين كان يعتصم داخله معظم النواب وعلى رأسهم رئيس المجلس حسبولاتف.

كما هو معروف، أن النواب أعربوا عن معارضتهم لسياسة يلتسن فقام بقصفهم بمدافع الدبابات.

من المفارقات العجيبة والغريبة حين تعرض البرلمان الروسي للقصف «الديمقراطي» من قبل يلتسن قوبل ذلك بالترحاب الشديد من قبل الزعماء الواضحة ديمقراطيتهم والذين يعتبرون أنفسهم زعماء العالم الديمقراطي الحر».

❖❖❖

اللحظة الحاسمة بما يخص أحداث أب كانت في ليل 20 آب ويوم 21 منه. في نهار ذلك اليوم أشيعت عن خطة للاستيلاء على مبنى البرلمان. إذا كانت هناك خطة بالفعل، لماذا لم تنفذ؟! في صباح اليوم التالي، توجه كبار شخصيات لجنة الطوارئ مثل كروتشكون، يازوف، باكلانوف، تيزياكوف وخلافاً لمنطق الأحداث، إلى شاطئ البحر الأسود. وبالرغم مما يملكونه من سلطات وإمكانيات - لكي يقنعوا غرباتشوف بدعمهم لكي يتحالفوا معاً ضد يلتسن! لكن غرباتشوف هذه المرة رفض طلبهم ومقابلتهم. حسب تقدير الكثيرين. ان تصرف لجنة الطوارئ كان سلبياً ومتردداً، وكان باستطاعتهم بقليل من الإمكانيات من فرض النظام والانضباط في البلاد.

إضافة إلى ذلك في الساعة الثانية من فجر يوم 22 اب عاد إلى موسكو على متن الطائرة الرئاسية كل من نائب رئيس جمهورية روسيا الاتحادية روتسكوي (كان في ذلك الوقت حليفاً ليلتسن) رافقه في نفس الطائرة كروتشكوف وحسب معطيات الكاتب جون دينلوب، وافق الأخير على ذلك لقاء وعد إتاحة الفرصة له لإعطاء تصريح على قدم المساواة مع غرباتشوف. لكن بعد هبوط الطائرة تم اعتقال كروتشكوف في المطار.

بعد عودة غرباتشوف إلى موسكو، أقام سلطته الشكلية. في واقع الأمر كان غرباتشوف يخسر سلطته مع مرور الزمن لتصب في كفه يلتسن. في الساعة التاسعة من صباح يوم 22 أب أمرت وزارة الدفاع السوفيتية بسحب الوحدات العسكرية من موسكو والتي كانت عديمة الجدوى. بهذا الشكل أسدلت الستارة على ذلك المشهد «الدرامي» الذي استمر لمدة ثلاثة أيام، والذي كان غير متوقعاً بأحداثه ومغزاه وبسيناريو تنفيذه.

أن الكثير من خفايا تلك الأحداث وما دار حولها، لم يتم تفسيرها بشكل كامل. لكن مع مرور الزمن، تم الحصول على تفسير بعض الأمور وتدقيقها. مثال على ذلك، اعتقد أعضاء لجنة الطوارئ في البداية أن غرباتشوف يقف إلى جانبهم ويدعمهم. لذلك حاولوا إيصال هذه القناعة إلى يلتسن.

لكن عندما سحب غرباتشوف البساط من تحت أقدامهم وصلوا إلى طريق مسدود وكانت نهاية اللعبة إضافة إلى ذلك. لم يكن وارداً في مخططهم ولا في نيتهم الاستيلاء على السلطة إطلاقاً. وكذلك الأمر لم يضعوا خطة لاعتقال يلتسن وكبار معاونيه، ولم يقوموا بأي إجراء لتحييد معسكر «الديمقراطيين»، ولم يكن لديهم العزيمة لاتخاذ أي خطوة هادفة وحازمة بأي اتجاه كان لذلك من الطبيعي جداً أن تكون نهاية تلك المسرحية هي الفشل.

أن أحداث شهر أب عام 1991 في ذلك الوقت حظيت بالكثير من الاهتمام وتبادل الآراء والتعليقات المتناقضة كان الكثير من الديمقراطيين الحقيقيين، الذين كانوا ضد إعلان حالة الطوارئ العسكرية، كانوا لا يزالون يعتقدون أن إصلاحات غرباتشوف كانت «جيدة» وأن خصومه «سيئين». بهذا الشكل واعتماداً على الوضع النفسي العام، قامت حكومات الغرب ووسائل إعلامه باختيار مواقفها الرسمية والإعلامية حول «انقلاب» شهر أب. اعتماد على ذلك الموقف السلبي منه ظهرت شخصية يلتسن وزاد التأييد لها في الغرب. أن منظر يلتسن الذي يقف على ظهر عربة مدرعة بقامته الفارعة الطول وبيده الميكرفون وحوله تقف حلقة بشرية من أنصاره أعضاء برلمان جمهورية روسيا الاتحادية وهو يقود «مقاومة الشعب» الطهمه العسكرية التي خرقت القانون - هكذا أظهرت وسائل الإعلام الغربية

البرجوازية التوجه صورة يلتسن أمام العالم باعتباره أحد «أبطال الديمقراطية». كان ذلك عبارة انعكاساً للسياسة البرجوازية وللإعلام البرجوازي.

لكن بعد فترة من الزمن من وقوع تلك الأحداث، قامت مجموعة من المؤرخين المشهورين، بإجراء دراسة جدية حول تلك الأحداث. على سبيل المثال قام المؤرخ ايمي كيت في عام 1996 بإصدار كتاب عنوانه «جواسيس بدون غطاء». من خلال هذا الكتاب شكك الكاتب في صحة الروايات الشائعة وذات الصدى الإعلامي، مثال على ذلك ما روجته إحدى البرامج التلفزيونية ذات الشعبية الواسعة في الولايات المتحدة الأمريكية «قناة من أجل التاريخ» وأخذت على عاتقها معالجته تلك الأحداث على أساس وجهة النظر الشائعة، واعتبرت أن الانقلاب هو عبارة عن عمل غير قانوني وهو عبارة عن استخدام القوة بهدف تغيير الواقع السياسي في البلاد، لكن من جهة ثانية واعتماداً على الأحداث التي حصلت، فإن لجنه طوارئ الدولة بالرغم من كل ما جرى لم لكن تنوي قلب الحكومة في الاتحاد السوفيتي (كونها في الأساس هي حكومة البلاد الشرعية).

انطباع آخر شاع بشكل واسع في الدعاية الغربية، إن أعضاء لجنة الطوارئ وقادتها كانوا عديمي الكفأة وجبناء. بغض النظر عن نتائج الأحداث التي حصلت في شهر آب عام 1991، وبالرغم من الأخطاء التي ارتكبها أعضاء لجنة الطوارئ، إلا أن سيرة حياتهم السياسية كانت غنية ولم يتميزوا باللين وسهولة العريكة أو ضعف الشخصية والأعصاب المنهارة أو الغباء. لم يثبت فشل أحد منهم في أية مهمة كلفوا بها سواء كان ذلك على الصعيد المدني أو العسكري.

حسب رأي الكاتب دينسلوب، لقد كان هؤلاء «أناس جديين، ويملكون تطلعات غير متسرعة للحلول الوسط». على سبيل المثال فإن كروتشوف عمل تحت قيادة اندربوف في السفارة السوفيتية في هنغاريا في عام 1956، وكان له الدور الكبير في هزيمة الثورة المضادة هناك. إضافة إلى ذلك فإن الكاتب ايمي نايت اثبت من خلال الوثائق (في كتابه) أن اللجوء إلى فرض حالة الطوارئ العسكرية في البلاد لم تكن فكرة لجنة الطوارئ الحكومية لوحدها، إن غرباتشوف هدد عدة مرات باللجوء إلى فرض حالة الطوارئ. إضافة إلى ذلك أن قرار أعضاء لجنة

الطوارئ بفرض حالة الطوارئ لاقت ترحيباً عظيماً. من قبل أفراد الشعب السوفيتي في تلك الفترة.

هذا أيضاً ما أكده الكاتب الأمريكي المشهور جون دينلوب، مؤلف كتاب «انبعاث روسيا ونهاية الإمبراطورية السوفيتية». حسب معطيات الكاتب المذكور، حتى أن أنصار يلتسن والمحيطين به، اعتبروا أن نسبة 70٪ على الأقل من الكوادر المحلية في روسيا والذين يشغلون المناصب الإدارية العليا هم من الشيوعيون، وهؤلاء في الأساس معادين ليلتسن. إن ثلثي أعضاء الأفرع الحزبية في المناطق أعلنوا تأييدهم للجنة الطوارئ، أما القسم المتبقي فلقد انتظر بترقب ولسان حالهم يقول «نعيش لنرى» أما الموقف السلبي اللافت للنظر فكان موقف دول البلطيق الثلاثة إضافة إلى لاتفيا وقرفيزستان. إن نتائج استطلاع الرأي الذي أجراه أكاديمية العلوم الاجتماعية التابعة إلى الجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي قبل أسبوع من حدوث الانقلاب، أظهر أن الأغلبية الساحقة من مواطني الاتحاد السوفيتي تؤيد المحافظة على بقاء الاتحاد السوفيتي وعلى استمرار الدولة في السيطرة على الاقتصاد.

❖❖❖

على خلفية مجريات الأمور، كان من الملفت للنظر أن غربتشوف «لم يكن مطلعاً» على تحضيراتهم لتنفيذ الانقلاب، أو أنه لم يشأ تحمل مسؤولية ذلك. حسب شهادة انتولي لوكيانف، رئيس مجلس السوفيت الأعلى في الاتحاد السوفيتي والمقرب من غرباتشوف، فإن غرباتشوف كان من الممكن أن يوافق على أفكار وخطط لجنة الطوارئ شريطة أن يوافق عليها مجلس السوفيت الأعلى.

إن المؤرخ انطونيو، اغستينوا، مؤلف كتاب «ثورة غرباتشوف» الصادر عام 1998، يؤكد أنه من الصعب التشكيك بأقوال لوكيانوف. كذلك كان رأي الخبير العسكري وليم آدم حيث اعتبر «إن رواية احتمال مشاركة غرباتشوف بأحداث آب لا يمكن استبعادها كلياً»، كذلك الأمر ومن خلال دراسة الكاتب جون دينلوب وتحليله «للانقلاب» توصل إلى نتيجة وجود ثغرات في رواية اشتراك غرباتشوف شخصياً بالأحداث.

عدد كبير من المحللين توصلوا إلى الكثير من الحقائق التي تثبت علاقة غرباتشوف بتنظيم أحداث شهر آب عام 1991.

إن الكاتبة الأمريكية المشهورة والمتخصصة بشؤون المخابرات السوفيتية (ك ج ب) والعاملة في مركز البحوث والدراسات العلمي التابع للكونغرس الأمريكي والمحاضرة في جامعة جون كوبكينس الأمريكية والمحللة السياسية للإدارة الأمريكية. تعتبر أن غرباتشوف سعى منذ البداية إلى تحويل المخابرات السوفيتية (ك ج ب) إلى كبش فداء لكل ما يحدث داخل الدولة. حسب رأي الكاتبة، فإن خططه بما يخص لجنة الطوارئ الحكومية كانت تعتمد على التالي: إذا تمتعت اللجنة بتأييد الشعب بشكل واسع وتمكنت بنجاح من إيقاف تفكك الدولة والسيطرة على الأمور. أما في حال الفشل يعود إلى موسكو ويأمر باعتقال الجميع.

كان من المهم بالنسبة إلى غرباتشوف أن يخرج «رابحاً ونظيفاً» مهما تكن مجريات الأمور ونتائجها.

حسب رأي جون هيو «لا يجب إهمال إمكانية، غرباتشوف نفسه سعى إلى إعطاء انطباع أنه يرغب بحصول الانقلاب». ويضيف هيو أن قادة لجنة الطوارئ كانوا على قناعة تامة أنه ومن خلال صلاحيات غرباتشوف يستطيع أن يمنحهم الغطاء الشرعي والقانوني لعملهم ذاك. لهذا سعوا إلى عدم استخدام العنف وإلى التقليل من الخسائر البشرية إلى الحد الأدنى، لأن سقوط الضحايا يعقد الأمور ويمنع حصول المصالحة».

من الواضح أن غرباتشوف كان مهتماً، أن يتسم تصرف «الانقلابيين» من البداية إلى النهاية «بالسلمية»، بحيث لا يكون مثار شكوك في تحريضه على الانقلاب. إنه لم يشأ على الإطلاق أن تتأثر سمعته الحميدة في نظر الغرب، باعتباره «الشخصية المسالمه» من خلال ظهوره بمظهر صاحب فكرة فرض حالة الطوارئ العسكرية. ان تصرفه في المنتجع الرئاسي الصيفي على البحر الأسود، وعودته «المدهشة» إلى موسكو على متن الطائرة الرئاسية برفقة نائب يلتسن في ذلك الوقت، وتحديداً بعد يومين من بداية الانقلاب «كل ذلك يدل بوضوح أنه لم يكن محجوراً عليه باعتباره رئيس السلطة المراد الإطاحة بها بل على العكس إنه كان

على إطلاع تام بكل شاردة وارده من أعلى المستويات بتفاصيل ما يحدث.

من الأمور المثيرة للاهتمام، أنه تم إثارة مسألة العودة لفرض «حالة الطوارئ» عدة مرات، حتى بعد انتهاء أحداث شهر آب عام 1991 واعتقال «مدبري الانقلاب» أعضاء لجنة طوارئ الدولة. بهذا الخصوص يستشهد الكاتب وليم آدم بكلام وزير الدفاع السوفيتي السابق في ذلك الوقت المرشال الجوي شباشنيكوف، والذي يؤكد أن غرباتشوف طرح معه موضوع الانقلاب في شهر تشرين الثاني من نفس السنة وأخبره أن «الانقلاب العسكري» قد يكون انجح الحلول لإيجاد مخرج للحالة التي وصلت إليها البلاد»، وفي شهر كانون الأول توجه غرباتشوف علنا إلى العسكريين طالباً منهم مساعدته للوقوف في وجه يلتسن، محاولته هذه كما محاولاته السابقة لم تكلل بالنجاح. لكن أن وجود مثل هذا النمط من التفكير بالنسبة إلى الباحثين العلميين يعد حجه دامغه في أن غرباتشوف بالذات كان يدعم انقلاب آب عام 1991.

❖❖❖

من الممكن أن تتوضح صورة الأحداث بشكل مفصل في يوم من اليام، ونتعرف كيف حصلت الأمور، ولصالح أي هدف قد صبت.

على كافة الأحوال لنحاول الاستمرار في تحليلاتنا اعتماداً على ما بحوزتنا من معطيات، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا وفي ظل الموافقة الصامطة لزعيم الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت، كيف يمكن اعتبار أن تصرف لجنة الطوارئ الحكومية حتى من وجهة نظر قانونية عبارة عن انقلاب إذا كانت هذه اللجنة هي نفسها الحكومة الشرعية للبلاد.

لكن هنا أيضاً ينشئ سؤال هام: «لماذا قام غرباتشوف شخصياً بإيهام أعضاء لجنة الطوارئ بأنه يدعمهم -لكنه رسمياً تخلى عنهم»؟

هنا من المهم جداً إيجاد التفسير لأن مثل هذا التصرف من قبل غرباتشوف من جهة أولى يعد نوعاً من الخداع والتغرير تجاه لجنه الطوارئ ومن جهة ثانية سحب البساط من تحت أقدامهم وأدان فعلتهم مما تسبب بفشل مساعيهم.

حسب رأي هيو من السهل تفسير القسم ألول من تصرف غرباتشوف، وهو

قيامه بربط مصيره الشخصي والسياسي بعلاقته مع الغرب، بعد أن انعدمت شعبيته داخل الاتحاد السوفيتي ووصل تأييد الناس لنهجه السياسي إلى الحضيض. أما بعد أحداث شهر آب عام 1991 أصبح دعم الغرب له هو رصيده الوحيد سياسياً وشخصياً. فور اتضاح الموقف السلبي من قبل الدولة الغربية تجاه لجنة الطوارئ، ومن أجل حرصه على عدم إزعاج الغرب، قام بغسل يديه من القصة وغيّر موقفه إلى النقيض.

كانت الأحوال مشوشه لكن المعلومات كانت غزيرة حول ردة فعل غرباتشوف الأولى والتي تم التحدث عنها في وسائط الإعلام الغربية والتي كان من المفترض عليها أن تلتزم الصمت. مع هذا هل كان من المناسب لنا أن نضع سؤالاً، هل كان من الممكن أن تنجح لجنة الطوارئ في وضع حد لانهيار وتفكك البلاد في حال تم تأمين الغطاء القانوني والشرعي لعملها؟

إن الإجراءات القانونية وأسس تشكيل اللجنة والقرارات التي تم اتخاذها كانت منفذة، وهذا الواقع لا يجوز نكرانه. وهكذا نجد أن المحلل العسكري وليم آدم يؤكد بشكل مباشر أن إتمام الانقلاب إلى النهاية تعد مسألة تتطلب زمناً قليلاً جداً.

مع ذلك هل كان من الممكن أن تنجح لجنة الطوارئ في وقف دمار وانهيار الاتحاد؟

إن محاولة الإجابة على مثل هذا السؤال يناقشها الكاتب جون دينلوب. حسب رأيه أن أعضاء لجنة الطوارئ يتصفون بأنهم «وطنيون وشيوعيون حقيقيون، ولقد سعوا بالفعل إلى إعادة سياسة الإصلاحات في البلاد إلى بدايتها الأولى في فترة عامي 1985 - 1987». مع أنه من الواضح أن قناعه غرباتشوف السياسية وتوجهاته في عام 1991 قد تغيرت جزرياً عن بدايتها الأولى. بهذا الشكل، حتى لو أنه انضم إليهم في فترة من الفترات سوف تكون بكل تأكيد مؤقته وبعدها سوف يحصل التباعد.

حسب رأينا لكي يتم وقف عملية انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه، لا بد من القيام بالخطوات والإجراءات التالية:

1 -تحرير وسائل الإعلام العامة من تحت سيطرة يعقوبليف وجماعته

المعادون للاشتراكية والشيوعية!

2 -إبعاد يلتسن وأنصاره من المعسكر الديمقراطي عن الحياة السياسية والذي يسعون علناً إلى إعادة النظام الرأسمالي إلى البلاد. ولا يخفون نواياهم الداعية إلى تفكيك الاتحاد السوفيتي!

3 -إلغاء إصلاحيات غرباتشوف التي مهدت الطريق إلى الفساد وعززت السوق السوداء واقتصاد الظل ونمت كافة أشكال الحركات الانفصالية والمعادية للاشتراكية والساعية لعودة الرأسمالية.

أما ما يخص تطور الأحداث في آب عام 1991 في بعض مناطق الاتحاد السوفيتي ولكي يتم تطبيق تلك الأهداف والبنود لا بد من استخدام القوة مع احتمال كبير بالمخاطرة وتطور الأمور إلى حرب أهلية حقيقية. في ظل ذلك الواقع الذي ساد في الاتحاد السوفيتي من الواجب علينا أن نوضح وفي خضم مناقشتا لهذه المسألة أنه لم يتوفر العدد الكافي من الناس الذين يمتلكون ما يكفي من القوة والسلطة والإمكانيات لاتخاذ قرار خطير بهذا الحجم والمستوى. إضافة إلى ذلك وبهدف القيام بهذه المسؤولية الكبيرة والنجاح بها إضافة إلى القوة يتطلب امتلاك شعور كبير بالمسؤولية والعبقرية السياسية والحكمة وسرعة التفاعل مع الأحداث الحاصلة تبعاً لمجريات الأمور على أرض الواقع. خلال العقود الماضية مثل هذه النوعيات وبشكل متباين من القادة السوفييت كانت موجودة على الدوام وبكثرة مثل لينين، ستالين، اندروبوف وحتى برجنيف في الفترة الأولى من حكمه.

وهكذا على سبيل المثال لو أن قادة لجنة الطوارئ لم يهدروا الوقت الثمين جداً في محادثات عقيمة مع غرباتشوف، بل وضارة، ولو أنهم اخذوا زمام الأمور بأيديهم بشكل مباشر وتوجهوا بنداء إلى وحدات الجيش وعموم عمال وكادحي الاتحاد السوفيتي للوقوف معهم ودعمهم في إعادة فرض القانون والنظام والمحافظة على هيبة الاتحاد السوفيتي داخلياً وخارجياً، ... لو فعلوا ذلك فإنه على الأغلب كان النجاح سوف يكون حليفهم في تحقيق أهدافهم دون كبير عناء ومن غير إراقة للدماء.

بهدف إيقاف عملية الانحلال والمتفكك المتسارعة للدول وإعادة السيطرة

على مجريات الأمور، كان من الممكن استخدام نفس التكتيك المشهور الذي سبق واستخدمه لينين وهو «التعامل بشكل خاص ومحدد» بما يتعلق بجمهوريات البلطيق. أما بقية الجمهوريات الاتحادية الأخرى الأعضاء في الاتحاد السوفيتي والتي تتميز بنزعه انفصالية ضعيفة فيمكن أن تبقى داخل الاتحاد لكن وفق معاهدة اتحادية جديدة.

كان بإمكان لجنة الطوارئ أن تتخذ تدابير خاصة وفورية وفق برنامج اقتصادي هادف للخروج من الأزمة الاقتصادية، وإعادة العمل بنظام التخطيط المركزي للاقتصاد الوطني مع اتخاذ التدابير العاجلة للخروج من الأزمة المالية الخانقه، والتي تسببت بحصول متاعب مؤلمة ويوميه طالت عشرات الملايين من عمال وكادحي الاتحاد السوفيتي.

كما هو معروف لم يتم فعل أي شيء من هذا القبيل. وبدلاً من ذلك استغل يلتسن أحداث آب لصالحه ونجح في الاستيلاء على السلطة في روسيا بشكل كامل، وتمكن من الإجهاز على الحزب الشيوعي السوفيتي الذي كان يصارع الموت وأمر بإلغائه، إضافة إلى انهيار جماعة الانقلاب واعتقالهم. بهذا الشكل أصبح الطريق ممهداً ودون عوائق أمام يلتسن لتنفيذ تطلعات الديمقراطيين الأساسي» - ألا هو تدمير الاتحاد السوفيتي. وها هو في واقع الحال هو الانقلاب الحقيقي.

❖❖❖

هنا من الجدير ذكره حول نتائج أحداث آب عام 1991 والذي يذكرها ب. آدم في مؤلفه «نهاية الآلة العسكرية السوفيتية» والذي كان متواجداً في الاتحاد السوفيتي فيها يراقب سير الأحداث. قبل الانقلاب كان أعضاء لجنة الطوارئ يشغلون أهم المناصب الحساسة في البلاد - يكتب هو - بعد فشل الانقلاب لم يبق أحد منهم في منصبه وبالتالي شغرت المناصب الحساسة من الأشخاص الذين كان بمقدورهم أن يحافظوا على استمرار الاتحاد السوفيتي ويمنعوا تفككه النهائي.

إن المتآمرين المتمردين في واقع الأمر كان يلتسن وأنصاره وهم من قام

بالانقلاب على الشرعية وتمكنوا من النجاح في انقلابهم». هذه هي النتيجة التي توصل إليها الكاتب آدم في كتابه السابق الذكر.

معلومات هامة وغير متوقعة قدمها الرئيس البلغاري في ذلك الوقت الدكتور جيلوجيليف حول هذا الموضوع من خلال مؤتمره الصحفي المطول عبر برنامج «نانيفاتر (رأي الملاح)» الذي تبثه القناة الأولى في التلفزيون المركزي البلغاري وذلك أثناء زيارة بوش الابن عام 2007 إلى بلغاريا.

في صباح يوم 19 أب عام 1991 عندما كان يحضر نفسه للذهاب إلى العمل، وذلك عندما أخبروه بشكل مفاجئ أنه في موسكو «يحدث شيئاً ما».

«عندها قمت بحلاقة ذقني بسرعة، ثم توجهت إلى مبنى الإدارة الرئاسية. لم يكن هناك أي نوع من الاتصال التلفوني متوفراً، ولا تتوفر أي معلومات دقيقة عما يحصل أيضاً». يتذكر الرئيس السابق جيليف. في تمام الساعة 12.00 كنت على موعد على الغذاء مع قائد الأسطول السادس الأمريكي (المنتشر في البحر الأبيض المتوسط)، والذي كان متواجداً بالصدفة في بلغاريا في تلك الأثناء.. بعدها عدت إلى العمل، توفرت لدي قناعة راسخة أنه في موسكو حصل انقلاب غير شرعي نفذته القوى الشيوعية هناك» - هذا ما قاله أول رئيس ينتخب وفق النموذج الديمقراطي في بلغاريا - واصفاً الحدث السوفيتي.

«الاتصال مع موسكو كان مقطوعاً» -يتابع جيليف حديثه.لا عندها احد معارفي من الطبقة الجديدة (والذي لديه علاقات متينة مع دوائر صهيونية ذات نفوز واسع) أعطوه رقم تلفون ما... والذي تبين أنه من خلال ذلك الرقم يمكن التحدث مع يلتسن شخصياً.

وحسب كلام جيليف، فإن ذلك الرقم كان يعمل أثناء فترة الانقلاب وبدون علم المخابرات السوفيتية (ك. ج. ب»)

أريد أن الفت انتباه القراء إلى المغذى العميق لهذه القصة. هل من المعقول أن رئيس دولة مستقلة ذات سيادة يمكن أن يبقى بدون أي اتصل مع دولة أخرى. ثم يتأمن اتصال فعال ومستمر عبر شخص ما لا على التعيين..! وإذا كانت بلغاريا دولة صغيرة، عندها كيف يمكن تفسير ذلك بالنسبة إلى «دولة عظمى»؟!..

نترك للقراء حرية تقييم - الأوضاع داخل الاتحاد السوفيتي وخارجه على الصعيد العالمي، حين وقعت أحداث آب عام 1991 في موسكو. في مثل تلك الأحوال، اتخذ رئيس بلغاريا السابق موقفه وقرر توجيه الإدانة إلى «الانقلاب» معبراً عن تأييده الغير مشروط ودعمه ليلتسن.

عندها أعلن الرئيس البلغاري السابق ج. جيليف قائلاً: «نحن أول دولة في العالم وقفت هذا الموقف - نحن فخورون بهذا. أما بقية الدول وحتى العظمى منها تلكأت في اتخاذ موقفاً حازماً حيال ذلك».

بعد ذلك جرت الأحداث وفق سيرها المعهود. تتخللها بعض الأفعال المقصودة، ففي يوم 6 تشرين الثاني عام 1991 أي في الذكرى السنوية للثورة الاشتراكية العظمى، قام يلتسن بإعلان «ثورته» عندما أصدر أمر حظر الحزب الشيوعي السوفيتي في عموم أراضي جمهورية روسيا، ثم أصدر مرسوماً رئاسياً بحله ومصادرة الممتلكات العائدة له...

أما في يوم 25 كانون أول، قام غرباتشوف بتقديم استقالته، بذلك أنهى وجوده في السلطة العديم الجدوى واعتزل الحياة السياسية. في نفس اليوم تسلم يلتسن الحقيبة النووية من غرباتشوف، وأصبحت المقدرات العسكرية والإستراتيجية والنووية للاتحاد السوفيتي بيد يلتسن وكذلك كافة المؤسسات الأمنية والحكومية حيث قام بتغيير بعض تسمياتها وأخضعها لسلطته بحيث أصبحت تابعه فقط لسلطة الحكومة الروسية.

في يوم 31 شهر كانون أول عام 1991، انتهى وجود الاتحاد السوفيتي علناً من الخارطة السياسية والجغرافية للعالم، هذا الحدث حسب رأي نيكولاى رجكوف - أحد آخر رؤساء الوزارات في الاتحاد السوفيتي «أعظم حدث تراجيدي يحدث في القرن العشرين».